

في رحاب السنة

الكتب الصحاح الستة

الأستاذ الدكتور

محمد محمد أبو شهبة

من كبار علماء الأزهر الشريف

(ت: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)

في رحاب السنة

الكتب الصحاح الستة

لفضيلة الشيخ

الدكتور محمد محمد أبو شهبة

من كبار علماء الأزهر الشريف

(ت: ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)

إشـــــراف

أ.د / محيي الدين عفيفي أحمد

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

أبو شهبة، محمد محمد
في رحاب السنة – الكتب الصحاح الستة
الأزهر الشريف ـ مجمع البحوث الإسلامية
١ـ منزلة السنة في التشريع
٢ـ منزلة السنة من القرآن
٣ـ استقلال السنة بالتشريع
١٥٢ص، ٢٠سم
العنوان: مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة

رقم الإيداع: ٢٧٤٨٧/ ٢٠١٧
الترقيم الدولى: ١-٧٧-٥٠٠١-٩٧٧-٩٧٨

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تصدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعائه واهتدى بهداه .. أما بعد،،،

فلقد كان الأزهر الشريف على مر تاريخه ـ ولا يزال ـ الحارس الأمين على الإسلام؛ عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا، يؤدي رسالته، ويتحمل مسئوليته في المحافظة على الدين وتراثه وعلومه الشرعية والعربية وغيرها، حتى صار كعبة العلوم الدينية والعربية والثقافية في مصر والعالم، ومركز إشعاع روحي وديني وثقافي، ينشر مباديء وأخلاق الإسلام، ويوضح المنهج النبوي في مواقف الحياة المتنوعة بعيدًا عن التعصب الأعمى، أو الاضطهاد الفكري أو المادي، مراعيًا لظروف الناس وحاجاتهم، وكتب الله له القبول فتهيأت له النفوس على مدار عقود وقرون طويلة، فأصبح الجامعة الإسلامية الكبرى الفريدة في العالم بتاريخها وأهدافها ورسالتها ومنهجها ووسطيتها.

إن الأزهر الشريف يضطلع بمسئولياته ويواصل مسيرته العلمية في بيان حقائق الإسلام بمنهج وسطي معتدل يحترم التعددية الدينية والمذهبية والفكرية، ويعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة، لأجل حماية العقول من الغلو والتطرف والتسيب.

وانطلاقًا من هذه المسئولية كان الدور العظيم لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب في النهوض بالتبعات الملقاة على عاتق الأزهر الشريف في الداخل والخارج، ببيان حقائق الإسلام ومواجهة التطرف والإرهاب، وأهمية المجابهة الفكرية وبيان جهود الأزهر الشريف وجميع هيئاته حيث أكدّ فضيلته: أن الأزهر الشريف قد عاش أكثر من ألف عام ـ وسيظل ـ يُدرِّس المذاهب الفقهية، والمسائل الكلامية على افتراقها، والعلوم الإسلامية بمختلف أذواقها ومشاربها، لكن الأزهر قد وجد ضالته ـ منذ القدم ـ في مذهب أهل السنة والجماعة، واتخذه طوق نجاة للمسلمين كلما عضّتهم نوائب التشرذم وآفات التعصب المقيت لمذهب يراه أصحابه: هو الإسلام الذي لا إسلام غيره .. وسبيل الأزهر اليوم هو سبيله بالأمس: السعي الحثيث لجمع كلمة المسلمين، ووقوفهم صفًا واحدًا في مهب العواصف والتيارات.

إن الأزهر الشريف الذي يرفع راية «جمع الكلمة» بين المسلمين، لا يتردد في مقاومة موجات الإلحاد، والتغريب، والإفساد الأخلاقي، ولا يدخر جهدًا في مقاومة الانحراف التكفيري الطارئ، والمرفوض من جماهير الأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا، وليس أمامه ـ من أجل تحقيق هذا الهدف ـ إلا مواصلة السعي ـ بصدق ـ لجمع علماء المسلمين على كلمة واحدة، لمواجهة الأخطار التي تهدد الجميع، ولتحقيق مصالح الأمة، ودرء المفاسد عنها، ومن دون هذا الالتقاء،

فإن النتائج لن تكون على النحو الذي نرجوه لأمتنا، وتقتضيه مصلحتها في هذه الظروف التي يمر بها العالم الآن[1].

هذا، وتتعاظم آمال وطموحات الناس حول الأزهر الشريف يومًا بعد يوم، وتتعالى صيحات النداء والفزع إليه ـ بعد الله تعالى – باعتباره الملاذ الآمن للمسلمين في العالم من الانحراف الفكري، والتطرف والإرهاب ، وقد عمل الأزهر الشريف على تلبية هذه النداءات وتحقيق الطموحات، وذلك بكل هيئاته ودواوينه ودوائره العلمية والمعرفية، ومنها: مجمع البحوث الإسلامية، الذي أسهم بجهود عظيمة في العطاء العلمي للأزهر الشريف من خلال دراسة القضايا العلمية المختلفة، إيمانًا منه بدوره العلمي في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وبيان وسطية وسماحة الإسلام، وأهمية التيسير ورفع الحرج عن الناس.

إن ما قدمه مجمع البحوث الإسلامية ويقدمه في هذا الصدد ليؤكد جهوده الدؤبة في خدمة الحياة العلمية والعملية للمسلمين؛ في التنظيم، والتشريع، والثقافة، والحضارة، والاجتماع، والسلوك، والأحوال الشخصية، والمعاملات، وما إلى ذلك مما يدخل في صميم الحياة ومتطلباتها.

---

(١) كلمة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أ.د/ أحمد محمد الطيب، في افتتاح مؤتمر خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

إن مجمع البحوث الإسلامية وهو يؤدي دوره باعتباره هيئة علمية وبحثية وثقافية ومعرفية بالأزهر الشريف، لا ينفصم عن واقع الناس والمشكلات والتحديات التي تحيط بهم، وظهور أنماط من السلوك وألوان من المعاملات تتطلب ضرورة بيان الرأي والشرعي والديني لها؛ حتى لا ينخدع الناس بالسيىء منها، أو ينساقوا وراء الفكر المنحرف والفتاوى الشاذة التي تعاني منها مجتمعاتنا في ظل انتشار التطرف والإرهاب.

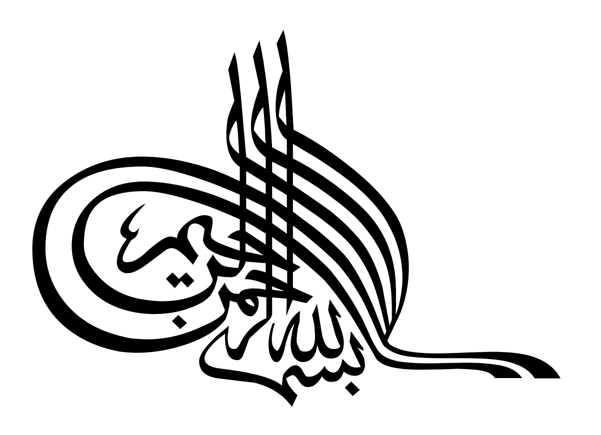
ومن المؤلم غاية الألم أن ترتكب جرائم باسم الإسلام وباسم شريعته السمحاء، وتُنفذ العمليات المدمرة مع صيحات التهليل والتكبير، ودعوى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، الأمر الذي استغله الإعلام الغربي أسوأ استغلال في تشويه صورة الإسلام، وتقديمه للعالم بحسبانه دينًا همجيًا متعطشًا لسفك الدماء وقتل الأبرياء، وأنه يحرض أبنائه وأتباعه على العنف والكراهية والأحقاد، وللأزهر موقف واضح في هذه القضايا قام بإعلانه وبيانه كأشد ما يكون البيان وضوحًا وجلاءً.

وانطلاقًا من دور المجمع ومسئولياته العلمية؛ فقد قام بإعادة طبع مجموعة من الكتب العلمية النافعة، والتي تتنوع موضوعاتها، وتلبي عددًا من احتياجات المرحلة الراهنة، حيث تشتمل هذه الكتب على قضايا ومسائل تتصل بالعقيدة، والشريعة، والأخلاق، والتفسير، وعلوم السنة النبوية، والثقافة الإسلامية في مجالاتها المختلفة؛ ليكون

الناس على بينة من أمرهم فيما يتعلق بالأمور الدينية والاجتماعية والأخلاقية، خاصة في ظل تراجع منظومة القيم الأخلاقية، وانتشار موجات التطرف والإرهاب والتكفير والإلحاد والتسيب والإنحلال، مما يستلزم معالجة هذه المسائل من خلال الفكر الوسطي الذي يعمل الأزهر الشريف على ترسيخه.

نسأل الله تعالى القبول، وأن يكون العمل خالصًا لوجهه تعالى، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية
أ.د/ محيي الدين عفيفي أحمد


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

الحمـد لله القائـل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾(النحـل:٤٤)، والصـلاة والسـلام علـى سـيدنا ونبينا محمد الذي أوتي القرآن ومثله معه، وهي السنة: شـارحة للقـرآن، ومبينة له.

أما بعد:

فقد قال المعصوم- صلوات الله وسلامه عليه-: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع"، وفي رواية: «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[1].

فلا عجـب أن شـمر العلمـاء عـن سـاعد الجـد مـن لـدن الصـحابة في جمع الأحاديث والسنن وحفظها وتبليغها للناس، وقد انقطـع إلـى هـذا العمل الجليل أئمة لا يشق لهم غبار في فقه الأحاديث، ونقـدها ومعرفـة صحيحها من معلولها، وجيدها من زائفها- معرفـة أوفـت علـى الغايـة، ومازالوا يحلون ويرتحلون، ويحفظون ويكتبون، ويتخيرون ويتحـرون الصدق والحق، ويصدفون عن الكذب والباطل، حتى تركوا لنا في باب الرواية موسوعات ضخمة، وثروة طائلة في هذا العلم النبوي الشـريف،

(١) رواه أصحاب السنن وغيرهم.



يجد فيها المسلم والباحث عن الحقيقة ما يشاء من دين ودنيا، وعقيدة وتشريع، وأخلاق وآداب، ومواعظ وزواجر، وقصص وتواريخ، وحكمة واجتماع، وبلاغة وفصاحة.

وسنتناول في هذه الرسالة تعريفًا بأشهر كتب الحديث ومؤلفيها، وهي الكتب الستة التي اشتملت على جل الأحاديث الثابتة المعروفة عند المحدثين وهي:

صحيح البخاري.

وصحيح مسلم.

وسنن النسائي.

وسنن أبي داود.

وسنن الترمذي.

وسنن ابن ماجه.

ومن الله أستمد العون والتوفيق فاللهم أعن وسدد.

كتبه أبو رضا

محمد محمد أبو شهبة

منزلة السنة في التشريع

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين كريمين:

الأول: القرآن الكريم:

وهو كلام الله المنزل على سيدنا محمد المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المفيد للقطع واليقين المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس، وهو هداية الخالق للخلق، وشريعة السماء لأهل الأرض، ختم الله به الكتب السماوية، وناط به سعادتي الدنيا والآخرة.

وقد أنزله الله سبحانه على نبيه محمد ﷺ في اثنتين وعشرين ونصف سنة تقريبًا، نزل به أمين الوحي جبريل عليه السلام بلفظه، وأوحاه إلى النبي وحيًا ظاهرًا في اليقظة لا في المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبي ﷺ إلى الأمة كما أنزل عليه.

والقرآن الكريم كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبي ﷺ فيه إلا البلاغ من غير تزيّد ولا نقصان، ولا تحريف ولا تبديل.

وقد تلقاه من النبي ﷺ العدد الكثير من الصحابة، وعن الصحابة تلقاه الألوف من التابعين، وعن التابعين حمله ألوف ممن بعدهم، وهكذا في كل جيل وعصر، حتى وصل إلينا كله، كما أنزله على نبيه محمد ﷺ وحيًا أمينًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

الثاني: السنة:

وهي في اصطلاح المحدثين: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية.

وزاد بعض العلماء أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ويشهد لهؤلاء ما ورد في الحديث الصحيح: «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»(١).

ومعنى التقرير: أن يقول أحد قولاً أو يفعل فعلاً أمام النبي ﷺ ولا ينكره عليه، أو لا يكون أمامه ولكن يبلغه فيسكت عنه، فسكوته وعدم إنكاره تقرير له، يكتسب به صفة الشرعية، إذ حاشاه ﷺ أن يقر أمرًا غير مشروع فيما يرجع إلى الأحكام، والحلال والحرام.

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عند كثير من العلماء.

(١) رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

منزلة السنة من القرآن

القرآن هو الأصل الأول في التشريع الإسلامي، والسنة هي الأصل الثاني ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة له وشارحة: تفصل مجمله، وتوضح مشكله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتبسط ما فيه من إيجاز، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل: ٤٤).

وقد كان النبي ﷺ يبين تارة بالقول وتارة بالفعل، وتارة بهما معًا، وقد ثبت عنه أنه قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[(١)]، وقال في حجة الوداع: «خذوا عني مناسككم فلعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا»[(٢)].

أمثلة من بيان السنة للقرآن

قال الله تعالى:

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (البقرة: ٤٣)، ولم يرد في القرآن بيان عدد الصلوات ولا كيفيتها فجاءت السنة فبينت ذلك، وكذلك لم يرد بيان متى تجب الزكاة؟ وأنصبتها، ومقدار ما يخرج فيها، وفيما تجب؟ فجاءت السنة فبينت كل ذلك.

(١) رواه البخاري في مواضع منهما كتاب أخبار الاحاد ـ باب ما جاء في إجازة جبر الواحد.. (٩/ ٨٦/ ٧٢٤٦).

(٢) رواه مسلم في كتاب الحج ـ باب استحباب رمي حجرة العقبة يوم النهر راكبًا.. (٢/ ٩٤٣/ ١٢٩٧).

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٣٨﴾(المائدة: ٣٨)، ولم يبين ما هي السرقة؟ وما النصاب الذي يحد فيه السارق؟ ومن أي موضع يكون القطع؟ فبينت السنة كل ذلك[١].

ولما استشكل بعض الصحابة قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ٨٢﴾(الأنعام:٨٢)، وقالوا: أينا لم يظلم؟ بيَّن لهم النبي ﷺ أن المراد بالظلم: الشرك، واستدل بقوله سبحانه في آية أخرى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾[٢]

(لقمان: ١٣)

كما فسر لهم الحساب اليسير بالعرض في قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ٩﴾(الانشقاق:٧-٩)، والمراد عرض الأعمال من غير مناقشة[٣].

(١) وذلك حينما أتي رسول الله ﷺ بسارق فقطع يده من مفصل الكف ـ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب السرقة ـ باب: السارق يسرف أولاً فتقطع يده اليمني من مفصل الكف (ح:١٧٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيح في كتاب أحاديث الانبياء ـ باب: قوله تعالي (واتخذ الله إبراهيم خليلًا) (٤/ ١٤١/ ٣٣٦٠) في حديث ابن مسعود.

(٣) أخرجه البخاري في صحيح كتاب التفسير ـ باب: (سوف يحاسب حسابا يسيرا) (جـ٦ ص١٦٧ ح:٤٩٣٩).

وقد كان الصحابة ومن بعدهم يعلمون هذه الحقيقة، روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل: «إنك رجل أحمق أتجد الظهر في كتاب الله أربعًا لا يجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا، ثم قال: أتجده في كتاب الله مفسرًا؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر هذا»[1].

وعن مكحول قال: القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن[2]، وقال الإمام أحمد: إن السنة تفسر الكتاب وتبينه[3].

(١) اخرجه ابن عبد البرقي جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٢/ ٢٣٤٨)

(٢) المصدر السابق (أقر رقم ٢٣٥٢).

(٣) المصدر السابق (أقر رقم ٢٣٥٤).

استقلال السنة بالتشريع

وقد تستقل السنة بالتشريع في بعض الأحيان، وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة- عدا ما نص عليه في القرآن- إلحاقًا لهن بالمحرمات من النسب، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير.

وتحليل ميتة البحر من السمك، إلى غير ذلك من الأحكام التي زادتها السنة عن الكتاب[1].

حجية السنة

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال، قال الإمام الشوكاني: إن ثبوت حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في هذا إلا من لاحظ له في الإسلام[2].

(١) تفسير القرطبي، ج١، ص ٣٧- ٣٩.

(٢) إرشاد الفحول ص ٣٩. عبارة الإمام الشوكاني، وتصديق المؤلف عليها لا تستقيم على إطلاقها وإنما الصواب في التفصيل، فالمنكرون للسنة على فريقين:
الأول: فريق يأخذ بأحكام السنة لكنه لا يعتقد استقلال السنة بها وإنما تشريعها عنده من القرآن وما ورد في السنة فبيان لا استقلال وإلى هذا ذهب جماعة من أهل العلم كالشاطبي ومن نحى نحوه.
الثاني: لا يأخذ بأحكام السنة المستقلة وهؤلاء بينهم خلاف عند أهل العلم بناء على كون الانكار موجه للمتواتر أم الأحاد من السنة. =

وصدق الشوكاني فإنه لم يخالف في هذا إلا شرذمة من الخوارج والروافض لا يقام لهم وزن في معيار البحث العلمي السليم.

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة بحجية كل ما ثبت عن الرسول فمن ذلك:

قول الله سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ (الحشر: ٧).

وقوله جل شأنه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ (النور: ٦٣).

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ (الأحزاب: ٢١).

أما الأحاديث فكثيرة: منها ما رواه الإمام أبو داود في سننه بسنده عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إنني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول: عليكم

=لمزيد من التفصيل: يراجع: الموافقات (جـ٤ ص٣١٦، ما بعدها)، والسنة ومكانتها في التشريع (ص١٣٢)، وفتوي الشيخ عبد الله المشد عن لجنة الفتوى بالأزهر الشريف فبراير١٩٩١م.

بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم[1] بمثل قراه»[2].

فالمراد بقوله: «ومثله معه» هي الأحاديث والسنن.

وقد دل الحديث على معجزة للنبي ﷺ، فقد ظهرت فئة في القديم والحديث تدعوا إلى هذه الدعوة الخبيثة وهي الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث، وغرضهم هدم نصف الدين، أو إن شئت فقل: تقويض الدين كله؛ لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدي ذلك- ولا ريب- إلى استعجام معظم القرآن على الأمة، وعدم معرفة المراد منه، وإذا أهملت الأحاديث، واستعجم القرآن فقل: على الإسلام العفاء.

وقد كان الصحابة- رضوان الله عليهم- إذا عرض لهم أمر طلبوا حكمه:

في كتاب الله.

فإن لم يجدوه طلبوه في السنة.

---

(١) روى مخففًا ومشددًا من المعاقبة أي يأخذ من أموالهم بقدر ضيافته وهذا يدل على منزلة التكافل الاجتماعي في الإسلام.

(٢) في كتاب السنة ـ باب في لزوم السنة ٤٨/ ٢٠٠/ ٤٦٠٤.

فإن لم يجدوه اجتهدوا في حدود القرآن والسنة وأصولهما.

وحديث معاذ بن جبل ﷺ أصل في هذا فقد قال له النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن: «بم تقضي إذا عرض لك قضاء؟»

قال: بكتاب الله.

قال: «فإن لم تجد».

قال: بسنة رسول الله.

قال: «فإن لم تجد».

قال: أجتهد رأيي ولا آلو - أي أقصر -.

فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال:

«الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله»[1].

حديث عرض السنة على القرآن موضوع:

أما الحديث الذي يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو: «إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه، وما خالف فاتركوه» فقد بيَّن أئمة الحديث ونقاده أنه موضوع،

(١) أخرجه الترمذي في السنن في كتاب الأحكام ـ باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي (ص١/ ٦٠٧/ ح/ ١٣٢٨،١٣٢٧) وقال عقبة: هذا حديث لا نعرفه الامن هذا الوحه وليس له اسناد عندي بمفصل.

وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى غرضهم في تقويض دعامة من دعائم الدين، وقد دلل على بطلان هذا الحديث المزعوم بعض الأئمة فقالوا: عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فخالفه لأنا وجدنا في كتاب الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ (الحشر: ٧).

ووجدنا فيه ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران: ٣١).

ووجدنا فيه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[1] (النساء: ٨٠).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص٢٩.

عناية الصحابة بالأحاديث النبوية

ولمكانة الأحاديث من التشريع، ومنزلتها من القرآن الكريم عنى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة، وحرصوا عليها كحرصهم على القرآن فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها، وعرفوا مقاصدها بفطرتهم العربية، وبما كانوا يسمعونه من إرشاداته ﷺ وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأخلاقه، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه النبي ﷺ.

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن أنهم كانوا يتناوبون في هذا. روى البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله عنه قال: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد[1] وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يومًا، وأنزل يومًا فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك"[2]، وبذلك جمعوا بين خيري الدنيا والآخرة فما شغلتهم دنياهم عن دينهم، ولا شغلهم دينهم عن دنياهم.

وإذا علمت أن القرآن والسنة استفاضا ببيان فضل العلم والعلماء، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هي الأصل الثاني للتشريع، وأنهم

(١) أي في ناحية بني أمية سميت البقعة باسم من نزلها.
(٢) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم.

كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم، وأنهم كانوا يجدون في الاستماع إليه لذة وروحانية، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعونه منه غذاء الإيمان[(١)] وزاد التقوى، وأنه سبيل إلى الجنة[(٢)].

إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع الأحاديث وعنايتهم بها، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات المسلمات، وكذلك عنوا بتبليغ الأحاديث والسنن؛ لأنهم يعلمون أنها دين، واجب البلاغ للناس عامة، وتشريع عام خالد، وكثيرًا ما كان النبي يحضهم على البلاغ والأداء بمثل قوله: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع»[(٣)].

وفي خطبته المشهورة في حجة الوداع قال: «ليبلغ الشاهد الغائب؛ فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه»[(٤)].

---

(١) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس رسول الله: تعال نؤمن ساعة.

(٢) في الحديث الذي رواه مسلم: «من سلك طريقًا يطلب به علمًا سلك الله به إلى الجنة».

(٣) رواه الشافعي والبيهقي في المدخل واخرجه الترمذي من السنن في كتاب العلم - باب: ما داء في الحث علي تبليغ السماع (٥/ ٣٤/ ٢٦٥٧) وقال بعد: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) رواه البخاري في صحيحه.

وكان إذا قدم عليه ﷺ وفد علمهم من القرآن والسنة، وأوصاهم بأن يحفظوه ويبلغوه، ففي صحيح البخاري أنه قال لوفد عبد القيس: «احفظوه وأخبروه من وراءكم»، وفي حديث آخر قال: «ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم»[1].

(١) فتح الباري، ج ١، ص ١٢٨، ١٤٩.

النهي عن كتابة الأحاديث في العصر النبوي

ولم تكن الأحاديث مدونة في عصر النبي ﷺ تدوينًا عامًا كالقرآن وذلك لأمرين:

١- الاعتماد على قوة حفظهم، وسيلان أذهانهم، وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم.

٢- لما ورد من النهي عن كتابة الأحاديث، فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني شيئًا إلا القرآن ومن كتب شيئًا فليمحه».

والظاهر أن النهي عن الكتابة كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم أو أن يكون شاغلا لهم عن القرآن، أو النهي كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه.

أما من أمن عليه اللبس بأن كان قارئًا كاتبًا أو خيف عليه النسيان فلا حرج عليه في الكتابة.

وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة في كتابة الأحاديث، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثًا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنهما ـ فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب» ومثل عبد الله ممن يؤمن عليه الالتباس.

وفي الصحيحين أن أبا شاه اليمني التمس من النبي ﷺ أن يكتب له شيئًا سمعه من خطبته عام الفتح، فقال: اكتبوا لأبي شاه.

وفي صحيح البخاري أن عليًا رضي الله عنه كان عنده صحيفة فيها بعض السنن والأحاديث[1]، وفي سنن الترمذي: أن رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث، فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «استعن بيمينك» وأومأ بيده إلى الخط.

وثبت أن رسول الله كتب كتاب الصدقات، والديات، والفرائض، والسنن لعمرو بن حزم وغيره[2].

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن في الكتابة ناسخة لحديث النهي، وأن ذلك كان في مبدأ الأمر لما ذكرنا آنفًا فلما أمن من اللبس أو الاشتغال بها عن القرآن أذن في ذلك.

ولعل مما يؤيد هذا الرأي أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ، فأبو هريرة رضي الله عنه أسلم عام سبع، وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة، ومهما يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوي، والذين كتبوا الأحاديث عدد غير كثير، ولكن كان يحفظها ويحافظ عليها الكثيرون.

(١) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: كتاب العلم.
(٢) مفتاح السنن ص ١٨.

كتابة الحديث بعد وفاة النبي ﷺ

وما إن جاور الرسول الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة والتابعين، روي عن سعيد بن جبير[1] أنه كان يكون مع ابن عباس- رضي الله عنهما- فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرحل فإذا نزل نسخه.

وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه[2] قال: «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس».

وعن هشام بن عروة عن أبيه[3] أنه احترقت كتبه يوم الحرة في خلافة يزيد وكان يقول: «لو أن عندي كتبي بأهلي ومالي».

وقد همَّ الفاروق عمر رضي الله عنه أن يجمع الأحاديث ويكتبها واستشار أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه فطفق يستخير الله في ذلك شهرًا ولكن الله لم يرد له.

---

(١) هو سعيد بن جبير من خيار التابعين وفقهائهم، وقد قتله الحجاج سنة خمس وتسعين.

(٢) هو أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان القدسي المدني الفقيه التابعي، توفي سنة ثلاثين ومائة.

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام التابعي الجليل، وأحد الفقهاء السبعة، توفي سنة تسعين ونيف.

تدوين الحديث تدوينًا عامًا

واستمر الأمر على ذلك: البعض يكتب الحديث، والبعض لا يكتب معتمدًا على ذاكرته، وقوة حفظه إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر ابن عبد العزيز ﷺ فرأى جمع الأحاديث والسنن وتدوينها تدوينًا عامًا، وذلك خشية أن يضيع منها شيء بموت حافظيها، أو خشية التباس الباطل بالحق، فقد اتسعت رقعة البلاد الإسلامية، ودخل في الإسلام من كل جنس ولون، وفي هؤلاء المخلص للإسلام وغير المخلص، ووجد بعض المتزندقة الذين كان من أغراضهم الإفساد في الدين بالاختلاق والدس فيه ما ليس منه، كما نشأ بعض الخلافات السياسية والمذهبية والجنسية التي كانت سببًا من أسباب اختلاق الأحاديث.

وكانت ولاية هذا الخليفة الراشد على رأس المائة الأولى سنة تسع وتسعين من الهجرة، فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء في الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله يأمرهم بذلك، روى مالك في الموطأ- رواية محمد بن الحسن- أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم[1]: أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه، فإني خفت

(١) هو فقيه تابعي استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة، وولاه قضاءها، ولا يعرف له اسم غير أبي بكر، وقيل كنيته: أبو عبد الملك، ولجده عمرو صحبة للنبي ﷺ، ولأبيه رؤية، توفي سنة عشرية ومائة .

دروس العلم، وذهاب العلماء، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا.

وأخرج أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه.

وممن كتب إليه الخليفة العادل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري[١].

نشاط الأئمة في التدوين

وقد قام العلماء في كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وجيدها من زائفها ولم يعد من السلف من كان يتحرج من الكتابة، وبذلك ارتفع الخلاف واستقر الأمر، وانعقد الإجماع على جواز كتابة الأحاديث، بل على استحبابها، بل على وجوبها على من يتعين عليه تبليغ العلم[٢].

وبذلك أخذت الحركة العلمية التدوينية في الحديث في الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق، والتحري

(١) هو أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائة.
(٢) فتح الباري، ج ١، ص ١٦٥.

والتثبت، وجافوا المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر، وحرصوا على لقاء الشيوخ والأخذ من الأفواه، وسهروا في سبيل ذلك الليالي الطوال، وقطعوا الفيافي والقفار، وطوفوا في البلدان والأقاليم، وضربوا في باب الارتحال في سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة المئونة، وعسر وسائل السفر والارتحال مُثُلاً عليا تجعلهم في عداد العلماء الخالدين.

شيوع التدوين في الحديث

ثم شاع التدوين في الطبقة[1] التي تلي طبقة الزهري وأبي بكر بن حزم، فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج المتوفى سنة ١٥٠ هـ بمكة.

ومعمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٣ هـ باليمن.

وأبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٦ هـ بالشام.

وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ١٥١ هـ.

والربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠ هـ.

وحماد ابن سلمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ بالبصرة.

ومحمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ هـ.

(١) الطبقة في اصطلاح المحدثين: عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء الشيوخ.

والإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ بالمدينة.

وأبو عبد الله سفيان الثوري المتوفى سنة ١٦١ هـ بالكوفة.

وعبد الله بن المبارك المتوفى ١٨١هـ بخراسان.

وهشيم بن بشير المتوفى سنة ١٨٨ هـ بواسط.

وجرير بن عبد الحميد المتوفى سنة ١٨٨ هـ بالرى.

والليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ هـ بمصر.

وكان منهج المؤلفين في هذا القرن جمع الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين.

ومما يؤسف أنه لم يصلنا من مؤلفات هذا الطور من أطوار التدوين إلا موطأ الإمام الجليل مالك(١)، ووصف لبعض المؤلفات الأخرى، أو أجزاء مخطوطة مبعثرة هنا وهناك في دور الكتب في الشرق والغرب، بل إن بعض مخطوطاتنا النادرة لا توجد إلا في مكتبات الغرب وقد كانت الحملات الباغية الظالمة التي تعرضت لها بلاد الإسلام كحملات التتار والصليبيين من الأسباب في ضياع الكثير من تراثنا العلمي المدون في هذه الكتب، والسطو على بعضه والاستئثار به.

(١) ومؤخرًا تم العثور علي مخطوط جامع معمر بن راشد في تركيا وقد حقق بجامع الأزهر.

العصر الذهبي لتدوين الحديث

«٢٠٠ - ٣٠٠ هـ»

ثم حدثت خطوة أخرى في تدوين الحديث، وهي إفراد حديث رسول الله ﷺ خاصة وذلك على رأس المائتين.

وهؤلاء المؤلفون منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع المؤلف أحاديث كل صحابي على حدة من غير تقيد بوحدة الموضوع، فحديث في الصلاة بجانب حديث في الزكاة بجانب حديث في البيوع مثلا، والمعول عليه عند أصحاب هذا المنهج في التأليف وحدة الصحابي.

وأصحاب هذه الطريقة منهم: من يرتب الصحابة على حسب السبق في الإسلام.

فقدم العشرة المبشرين بالجنة[1].

ثم أهل بدر.

ثم أهل الحديبية.

ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح.

(١) هم السادة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو عبيدة عامر بن الجراح.

ثم من أسلم يوم الفتح.

ثم أصاغر الصحابة سنًا.

ثم النساء الراويات.

وخير من يمثل هذا اللون في التأليف في هذا العصر هو الإمام الجليل أحمد بن حنبل في مسنده المشهور.

ومنهم: من رتبهم على حروف المعجم.

فيبدأ بمن أول اسمه «حرف الألف» ثم «حرف الباء» وهكذا.

وخير من يمثل هذه الطريقة بعد هذا العصر الإمام أبو القاسم الطبراني المتوفى سنة ٢٦٠هـ في كتابه «المعجم الكبير».

وممن ألف على المسانيد أيضًا:

إسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨هـ.

وعثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٩هـ.

ويعقوب بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٦٣هـ، وغيرهم كثيرون.

ومن أهل هذا العصر من ألف على الأبواب الفقهية ونحوها فيبدأ بكتاب الصلاة مثلا.

ثم بالزكاة.

ثم بالصوم.

ثم بالحج.

ثم بالبيوع.

ثم بالرهن وهكذا...

وأصحاب هذه الطريقة منهم:

(أ) من تقيد في تأليفه بالأحاديث الصحاح كالإمامين: البخاري ومسلم.

(ب) ومنهم من لم يتقيد في تأليفه بالصحيح بل ذكر الصحيح والحسن بل الضعيف مع التنبيه على درجة الحديث أحيانًا، ومع عدم التنبيه أحيانًا أخرى اعتمادًا على ذكر السند، واتكالاً على نقد القارئ للأسانيد والمتون وتمييزه بين الصحيح والحسن والضعيف، ولاسيما وأن هذا التمييز ما كان يستعصي على طلاب الحديث في هذه العصور فضلاً عن أئمته، ويمثل هذه الطريقة أصحاب السنن الأربعة وهم: الأئمة أبو دواد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وقد كان القرن الثالث الهجري هو العصر الذهبي في تاريخ السنة وجمعها ففيه ظهر كبار أئمة الحديث ونقاده، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التي كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا

يغيب عنها إلا النذر اليسير، والتي يعتمد عليها الفقهاء والمجتهدون، والعلماء والمؤلفون، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون، والمتأدبون والأخلاقيون، وعلماء النفس والاجتماع.

ونحن حينما نقتصر من كتب هذا العصر الذهبي على الكتب الستة فما ذلك إلا لأنها الكتب التي طبقت شهرتها الآفاق، واستأثرت بعناية العلماء في كل عصر وقطر، وإلا فهناك غيرها كثير، ومن أراد زيادة يقين في هذا فليرجع إلى كتاب «كشف الظنون في أسامي العلوم والفنون»[1] وسيرى عشرات الكتب والموسوعات التي ألفت في هذا القرن، والتي لم يبق منها إلا القليل.

وإذ قد انتهينا إلى هذا فلنقدم بين يدي التعريف بالكتب الستة وأصحابها بحوثًا نراها لازمة لرواد البحث وطلاب الحقيقة.

الرحلة في سبيل العلم والحديث

إن مما يتميز به أئمة العلم في الإسلام ولاسيما أئمة الحديث كثرة الارتحال وملازمة الأسفار، وقد جروا في ذلك على سنن الصحابة والتابعين، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات فلا يكتفي بهذا بل يرحل الأيام والشهر والشهور حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة.

(١) مفتاح السنة ص ٣٣، ٣٤ عن كتاب «كشف الظنون».

وقد ثبت في صحيح البخاري أن جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ الصحابي رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس ﷺ[1] وهو بالشام في سبيل حديث كما رحل إلى مسلمة ابن مخلد في سبيل حديث أيضًا وكان مسلمة أميرًا على مصر، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر الجهني بسبب سماع حديث رواه أحمد بسند منقطع، وروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث[2].

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث، روى الخطيب البغدادي عن عبيد الله ابن عدي قال: بلغني حديث عند علي فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق، وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد، وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم[3].

وقال الشعبي في مسألة أفتى فيها: أعطيناكها بغير شيء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة، وروى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد

(١) بضم الهمزة مصغرًا وهو الجهني حليف الأنصار.
(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١، ص ١٤١، ١٤٢.
(٣) الرحلة في طلب الحديث (ص٩٣).

الله قال: عن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد[1]، وقال أبو قلابة: لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام ما لي حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه.

وقيل للإمام أحمد: رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل؟ قال: يرحل يكتب عن علماء الأمصار.

وذكر الإمام الذهبي في تذكرته عن أبي حاتم الرازي قال: أول ما دخلت أقمت سبع سنين، ومشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيًا، ثم إلى الرملة ماشيًا، ثم إلى طوسوس ولي عشرون سنة[2].

وما أبو حاتم إلا واحد من آلاف من أئمة الحديث الذين ارتحلوا وتحملوا المشاق في سبيل التثبت من الأحاديث والتحري عن الرواة، ويأتي في الرعيل الأول منهم: الأئمة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والاستقرار طيلة حياته.

ومهما يكن من شيء فقد ضرب العلماء المسلمون ولاسيما المحدثون في باب الارتحال في سبيل المعرفة والبحث عن الحقيقة-

---

(١) سنن الدارمي في كتاب العلم - باب رحلة في طلب العلم (١/ ٤٦٤/ ٥٨٢).
(٢) تذكر الحفاظ (٢/ ١١٢).

على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر آنئذ- مُثلاً عليا تؤكد لهم السبق في هذا المضمار وتجعلهم في عداد العلماء الخالدين.

والعجب من بعض الناس أنهم إذا وقفوا على خبر بعض الرحالة الأجانب في هذا الزمان فإنهم يطنطنون بذلك ويبالغون، وما علموا أن أسلافهم وأجدادهم العرب هم الذين سنوا هذه السنة الحسنة، وأنهم ضربوا في ذلك أروع المثل وأحقها بالإشادة والتقدير.

مميزات الرواية في الإسلام

الرواية وإن كانت قديمة ومعروفة قبل الإسلام إلا أن الرواة قبل الإسلام من العرب وغيرهم ما كانوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحري عن رواتها، والبحث عن صدقها، ومطابقتها للحق والواقع ولم يكن عندهم من صفة النقد والجرح والتعديل وتمحيص المرويات مثل ما كان للرواية بعد الإسلام، وذلك لأن مروياتهم لم يكن لها من القداسة والتقدير ما للمرويات الإسلامية، فمن ثم لم يدققوا فيها ولذلك تجد أغلبها أساطير وأحاديث خرافة يقصد بها إشباع الرغبة أو التسلية، أو بث روح الإقدام والشجاعة، واستنهاض الهمم وإشارتها للحروب.

أما الرواة الإسلاميون فهم يعلمون حق العلم أن مرجع الأحكام الشرعية والحلال والحرام إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، ويعلمون أن التساهل في زيادة شيء من الدين كالتساهل في نقص شيء منه.

والقرآن ثابت بالتواتر المفيد للقطع واليقين، فلا مجال للشك فيه فكان لا بد لهم من التأكد من صحة نسبة الأحاديث والسنن إلى رسول الله ﷺ.

فمن ثم شددوا في الرواية ووضعوا لها شروطًا وأصلوا لها أصولا وقواعد هي أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد قديمًا وحديثًا، فهذا القدر وهو الاعتناء بتصحيح الأخبار والتثبت منها ونقدها من جهة السند والمتن نقدًا علميًا صحيحًا هو الذي اختصت به الرواية الإسلامية وحدها.

قال العلامة ابن حزم- رحمه الله- في كتابه الملل والنحل ما خلاصته:

أن نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الأمم.

وأما مع الإرسال والإعضال[1] فيوجد في كثير من اليهود، ولكنهم لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصرًا في أزيد من ألف وخمسمائة عام وإنما يبلغون بالنقل إلى شمعون ونحوه.

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط على أن مخرجه من كذاب قد ثبت كذبه.

وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلا ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص[2].

وهو كلام رجل عالم عارف بالملل والنحل، وتاريخ الأديان والمذاهب.

(١) المرسل من الحديث: ما هو أضافة التابعي إلى النبي ﷺ ، والمعضل: ما حذف من أثناء سنده اثنان فصاعدًا على التوالي، والإرسال والإعضال يخلان باتصال السند. (انظر: النكت على ابن الصلاح ٢/ ١٦).

(٢) الفصل في الملل والنحل ١/ ٢٨٥ بتصرف.

الإسلام يدعو إلى التثبت في الرواية

الإسلام يدعو إلى تعرف الحق، وطلب الصواب، وتحري الصدق، والتثبت فيما يسمعه المرء ويراه، وفيما ينقل إليه، وقد استفاض بذلك القرآن الكريم والسنة النبوية، ففي الكتاب قال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ[1] أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ٦﴾ الحجرات: ٦، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولٗا ٣٦﴾ (الإسراء: ٣٦)

وحذر النبي ﷺ من الكذب بعامة، والكذب عليه بخاصة.

فمن ذلك الحديث المتواتر الذي رواه الشيخان وغيرهما عن النبي ﷺ قال: «إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

وقال: «من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[2].

وقال: «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع» رواهما مسلم في صحيحه.

---

(١) في قراءة حمزة والكسائي «فتثبتوا» وهي متواترة والمعنى واحد.
(٢) روى «يرى» بضم الياء بمعنى يظن وبفتحها بمعنى يعلم و"الكاذبين» روى على صيغة التثنية والجمع.

التثبت في عهد الصحابة

وعلى سنة التثبت في الرواية، والتحري عن الرواة، والاستيثاق من المرويات سار الخلفاء الراشدون فقد كان أبو بكر وعمر يطلبان في بعض المرويات شاهدًا آخر مع الراوي، وكان عليّ إذا حدثه غيره استحلفه فإذا حلف صدقه، وكان يقول: «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يُكذَّب الله ورسوله»[(١)].

وقد اتبع هذا المنهج في التثبت سائر الصحابة المكثر منهم في الرواية والمقل، فهذا عبد الله بن مسعود ﵁ يقول: «كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع» ويقول: «ما أنت تحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم»[(٢)] وهي دعوة إلى تحري الحق والصدق، وتخير ما يليق بحال السامعين، وهو من أسس التربية الصحيحة التي سبق إليها الإسلام منذ قرابة أربعة عشر قرنًا.

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤، ٦، ١٠، ١٢.

(٢) المرجع السابق ص ١٥.

التثبت في عهد التابعين ومن بعدهم

وسار على سنة التثبت من المرويات والتدقيق فيها التابعون، ومن جاء بعدهم، وقد وردت عنهم أقوال صريحة تدل على ذلك، ففي صحيح الإمام مسلم عن ابن سيرين قال: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم».

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن»، وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء» وقال الإمام الشافعي: «مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كحاطب ليل» إلى غير ذلك من النصوص الدالة على العناية بالأسانيد، ونقد الرواة، وتشريحهم تشريحًا علميًا دقيقًا، وقد قيض الله سبحانه للحديث في كل عصر أئمة ناقدين فاقهين فنفوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولولا هذا لوجد الزنادقة وأعداء الإسلام الفرصة سانحة للإفساد في الدين والإدخال فيه ما ليس منه.

الجمع والنقد سار جنبًا إلى جنب

وقد التزم الأئمة الجامعون للسنة والأحاديث غاية التحري والتثبت في الرواية، واجتهدوا في التوثق من صحة كل حديث، بل وكل حرف رواه الرواة ونقدوا أحوالهم ومروياتهم، واحتاطوا أشد الاحتياط في النقل فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية مما يؤثر في عدالته، فإذا اشتبهوا في صدقه وعلموا أنه كذب في شيء من كلامه رفضوا روايته، وسموا حديثه «موضوعًا» وإن لم يعرف عنه الكذب في الحديث، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب وهذا غاية الاحتياط في الرواية.

وكذلك استوثقوا من حفظ كل راو، وذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره فإن وجدوا خطأه أكثر من صوابه ضعفوا روايته وردوها، وإن كان لا مطعن عليه في شخصه، ولا في عدالته، وذلك خشية أن تكون روايته مما خانه فيها الحفظ أو غلبه السهو، وقد أوفى المسلمون في نقد الأسانيد- النقد الخارجي- على الغاية ولم يدعوا زيادة لمستزيد، اللهم إلا ما جد من المباحث النفسية التي تعين الناقد على النقد، وكذلك عنوا بنقد المتون- النقد الداخلي- فحكموا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل، أو الحس، أو القرآن، أو السنة المتواترة، أو المشهورة، ولم يمكن التوفيق، ومن كلامهم في

هذا: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع.

وقد حرروا القواعد والأصول التي وضعوها لنقد الأحاديث ومعرفة المقبول منها من المردود، وقد بذلوا في تحقيق هذه القواعد عمليًا أقصى ما في الوسع الإنساني احتياطًا لدينهم ولشريعتهم أن يدخل فيها ما ليس منها، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي، وأعلاها وأدقها وأوفاها، وإذا كان البعض قد أعرض عنها بل وطعن فيها في هذه العصور المتأخرة فليس ذلك عن بينة، وإنما عن جهل وهوى.

الحياة السياسية في القرن الثالث

شهد الثلث الأخير من العصر العباسي الأول (١٣٢- ٢٣٢) عصر قوة الخلفاء واستقلالهم بشئون الخلافة، وحسن تدبيرهم لسياسة الدولة، وعدم تركهم للعناصر الأجنبية من فرس وغيرهم الاستبداد بشئون الملك وسياسة الدولة.

أما بقية هذا القرن فقد شهد ضعف الخلفاء، وغلبة الفرس والترك والديلم على شئون الدولة، بل وتدخلهم في تولية الخلفاء، وعزلهم والانتقام منهم، وقد كان من مظاهر ضعف الخلفاء أن بدأ بعض الولاة الثائرين بالاستقلال ببعض الأطراف والأقاليم، ونشوء بعض

الدويلات الأخرى، التي انفصلت عن الخلافة، واستقلت استقلالاً تامًا أو ذاتيًا.

الحياة الاجتماعية في هذ القرن

وأما الحياة الاجتماعية فقد اتسعت رقعة الإسلام اتساعًا عظيمًا، ودانت له شعوب من كل جنس ولون، ودان معظم هؤلاء به، ومن لم يدن به وبقى على دينه فقد امتزج بالمسلمين، وشاركهم في ثقافتهم، وصار هؤلاء وأولئك يجيدون اللغة العربية كأهلها، وبها يكتبون ويؤلفون، وقد مزج هؤلاء ثقافتهم بالثقافة الإسلامية، وأظهروها في ثوب عربي، وكان للثقافة الإسلامية من ذلك ربح غير قليل وقد ضعف الوازع الديني عن ذي قبل، وانحلت العصبية العربية، وظهرت عصبيات أخرى، وشهد المجتمع الإسلامي ألوانًا من الحياة الحضارية لم تكن معهودة من قبل كما جدت فيه مشاكل دعت العلماء إلى التفكير فيها، والبحث عن حلول لها، وبيان حكم الشرع فيها.

الحياة العلمية في هذا القرن

لقد بدأ تدوين العلوم في القرن الثاني، وفي القرن الثالث أخذت الحركة التدوينية في التقدم تقدمًا ملموسًا، بل بعض العلوم كالحديث بلغ التدوين في أقصاه ومداه في هذا القرن، وقد شهد هذا القرن دور تهذيب التدوين وتنظيمه، وتمييز العلوم بعضها عن بعض من تفسير،

وحديث، وفقه، ولغة، وأدب وغيرها، وألفت فيه عشرات الكتب في هذه الفنون، كما شهد هذا القرن تقدم البحث في العلوم العقلية من فلسفة، وطب، وفلك، ومنطق، ورياضة، ونحوها فقد ترجمت إلى العربية كثير من كتب اليونان وغيرهم في هذه العلوم في هذا القرن، وقد هضم العلماء العرب هذه العلوم والمعارف، وأضافوا إليها بعض معارفهم، وأخرجوا لنا منها عصارة شهية سائغة للشاربين، وهكذا نرى أن هذا القرن يعتبر عصرًا ذهبيًا في جميع العلوم والمعارف، ولاسيما جمع الحديث وتدوينه، وأن الضعف السياسي الذي طرأ على الخلافة لم يكن له أي أثر في تقدم العلوم والمعارف، بل أخذ العلماء يغذون السير في طريقهم إلى غرضهم السامي لا يلوون على شيء.

هذا ولنأخذ في الكلام عن أصحاب الكتب الستة وكتبهم التي اشتهروا بها، وبيان قيمتها العلمية فنقول وبالله التوفيق.

الإمام البخاري
(١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

نسبه:

هو أمير المؤمنين في الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه[١] كان جده بردزبه مجوسيًا على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجحفي والي بخاري[٢]، في هذا الوقت فنسب إليه ولاء[٣] فمن ثم قيل في نسبه «الجحفي».

وأما جده إبراهيم فلم نقف على شيء من أخباره، وأما والده إسماعيل فكان عالمًا جليلاً سمع من حماد بن زيد، والإمام مالك، وروى عنه العراقيون، ذكر له ابن حبان ترجمة في (كتاب الثقات) وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام في (التاريخ الكبير).

---

(١) بردزبه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء، وكسر الدال بعدها زاي ساكنة قيل معناه بالفارسية «الذراع»، وهذا هو المشهور في ضبطه وقيل غير ذلك «مقدمة فتح الباري ج ٢، ص ١٩٣ ط منير».

(٢) بخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام «وفيات الأعيان» وهي من الإقليم المعروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الإقليم: سمر قند، وفرغانة، وطاشقند، وهي تحت الحكم الروسي الآن وإلى بخارى نسب الإمام.

(٣) ولاء إسلام لا ولاء عتق عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاؤه له، والولاء نوع من الروابط التي جعلها الإسلام لتوثيق عرى الوحدة، وتأكيد الأخوة بين المسلمين.

وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى، روي عنه أنه قال عند وفاته: «لا أعلم في مالي درهمًا من حرام ولا من شبهة».

فالبخاري من بيت علم، ودين، وورع، فلا عجب أن ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه.

مولده ونشأته:

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة ببلدة بخاري.

وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه، وأحسنت تربيته، وقد كان له من مال أبيه الذي تركه له ما أعانها على تنشئته نشأة كريمة صالحة، وقد لاحظته العناية الإلهية من صغره، فقد روي أنه أصيب في عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزنًا شديدًا، ولجأت إلى ربها بالدعاء، فرأت في المنام الخليل إبراهيم ﵇ يقول لها: يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك، فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه فتبدل حزنها سرورًا.

نبوغه المبكر:

وقد ظهر نبوغه من صغره وهو في «الكُتَّاب» فرزقه الله سبحانه قلبًا واعيًا، وحافظة قوية، وذهنًا حادًا، وأُلهم حفظ الحديث، وأخذ منه بحظ كبير، ولم يبلغ العاشرة من عمره، ثم صار يختلف إلى علماء

عصره، وأئمة بلده، فأخذ عنهم وصار يراجعهم ويناقشهم، وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره المبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرف كلام أهل الرأي، وأصولهم ومذهبهم.

خروجه إلى الحرمين:

وفي سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجًا هو وأمه وأخوه أحمد، وكان أسن منه وقد رجع أخوه إلى بخارى، أما هو فقد آثر المقام بمكة، وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة في الحجاز، وقد وجد فيها طلبته، وما يشبع نهمه للعلم والمعرفة، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين، وفي الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه، ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه، وقد ألف التاريخ الكبير عند قبر النبي ﷺ، وكان يكتبه في الليالي المقمرة وتواريخه الثلاثة: الصغير، والأوسط، والكبير، تنم عن قدرته الفائقة في العلم بالرجال، والبصر بالنقد حتى كان يقول: قَلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة.

ارتحاله إلى الآفاق:

وقد ضرب الإمام في باب الارتحال بسهم راجح، وقل قطر من أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة، روي عنه أنه قال: «دخلت إلى الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة، وبغداد مع المحدثين».

وقد كانت بغداد آنئذ بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء، وفيها التقى بالإمام أحمد بن حنبل مرارًا، وكثير ما كان يحثه على الإقامة بها ويلومه على الإقامة بخراسان، وفي كل هذه الرحلات المتتابعة المضنية كان البخاري دائبًا على جمع الأحاديث والعلم، وتقييد معارفه بالكتابة، فقد كان يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه، يوقد السراج، ويكتب الفائدة تمر بخاطره ثم يطفئ سراجه، وقد يفعل ذلك قريبًا من عشرين مرة في الليلة الواحدة، وهكذا يكون الإخلاص للعلم، والتفاني في سبيل المعرفة.

ما حدث بينه وبين الذهلي:

وفي سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فتلقاه أهلها بالترحاب، وشارك في ذلك شيخه الذهلي والعلماء، روي عن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أنه قال: «لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت واليًا ولا عالمًا فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث[1] وقال محمد بن يحيى الذهلي: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدًا فليستقبله فإني أستقبله، فاستقبله محمد ابن يحيى الذهلي وعامة علماء نيسابور فدخل البلد، فنزل دار البخاريين، وقد مكث مدة يحدث على الدوام، وكان الذهلي يوصي

(١) المرحلة: المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم وهي نحو ٤٤ كم تقريبًا «المصباح المنير» ١/ ٢٢٣.

الناس بالاستماع إليه، فقد روي عنه أنه قال: «اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه».

الفتنة

ثم نفس عليه بعض الحاسدين وشغبوا عليه، وزعموا أنه قال بخلق القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي جفاء وقطيعة، حتى لقد قال الذهلي: من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس، ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه فاتهموه، فانقطع الناس عنه إلا مسلمًا وأحمد بن سلمة، فقال الذهلي: ألا من قال باللفظ فلا يحضر مجلسنا، وكأنه كان يريد الإمام مسلمًا لأنه كان يتردد إلى الإمام البخاري، فأخذ مسلم رداءه وقام من مجلسه على رءوس الناس، فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال.

البخاري برئ من هذه التهمة:

وفي الحق أن البخاري بريء من هذه التهمة، فقد روي أن رجلاً قام إليه فسأله: ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه «ثلاثًا»، فألح عليه الرجل فقال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، ومراده بأفعال العباد قراءتهم وتلفظهم، وهذا الذي

قاله الإمام هو الذي عليه المحققون والسلف من التفرقة بين المقروء والقراءة، ولكن الحسد يعمي ويصم.

وقد ثبت عن البخاري أنه كان يقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، على هذا حييت، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله، وثبت عنه أنه قال: من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب[1]، وقد اشتد غضب الذهلي عليه حتى قال: لا يساكنني هذا الرجل في البلد فرأى البخاري أن الخير في الخروج منها حفاظًا على نفسه، ورغبة في القضاء على الفتنة فخرج[2].

إلى بخارى:

فخرج من (نيسابور) عائدًا إلى بلده (بخاري) فاحتفل الناس بمقدمه، ونصبت له القباب على فرسخ[3] من البلد، واستقبله أهلها جميعًا، ونثروا عليه الدراهم والدنانير، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ثم

---

(١) مقدمة فتح الباري ٢/ ٢٨٤، وانظر شروط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش.

(٢) ومع كل ما جرى من الذهلي فقد أخرج البخاري حديث الذهلي في صحيحه إلا أنه كان يقول: حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جده، أخذًا بعلمه ودفعًا لما يتوهم من أن شيخه محق في طعنه فيه لو صرح باسمه، فانظر كيف بلغ السمو النفسي بالبخاري!!!.

(٣) الفرسخ ثلاثة أميال.

وقع بينه وبين أمير بخارى (خالد بن أحمد الذهلي) ما عكر الصفو وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم، ذلك أن خالدًا هذا بعث إليه أن احمل إليّ كتاب (الجامع) و(التاريخ) لأسمع منك فقال الإمام للرسول: قل له: إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فإن لم يعجبك هذا، فأنت سلطان فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة إني أكتم العلم، فاستعان الأمير بمن شغب عليه، وتكلم فيه، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفيه، فنفاه من البلد، وقد دعا عليه الإمام، وكانت دعوة مظلوم تفتحت لها أبواب السماء، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادى على خالد بن أحمد على أتان[1]، وأشخص على إكاف[2]، وكان عاقبة أمره ذلاً وحبسًا.

وفاته:

أما البخاري فقد كتب إليه أهل (سمرقند) يطلبونه إلى بلدهم، فسار إليهم، فلما كان (بخرتنك) وهي قرية على فرسخين من (سمرقند)، وكان له أقارب بها، فنزل عليهم، فاتفق أن مرض بها وتوفي.

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا، وكان أوصى قبل وفاته أن يكفن في

(١) الأتان: الحمارة.

(٢) إكاف: برذعة.

ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة، فامتثل القوم ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال، وطول السفر والارتحال، فرضي الله عنه وأرضاه.

شيوخه:

وقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة، والذين بلغوا حد الكثرة الكاثرة، روي عنه أنه قال: «كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، ولم أكتب إلا عمن قال: «الإيمان قول وعمل» ومن أعيان شيوخه: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومكي بن إبراهيم البلخي، ومحمد ابن يوسف البيكندي، وابن راهويه، وعدد شيوخه الذين خرج عنهم في الصحيح ٢٨٩ شيخًا.

تلاميذه:

وقد روى عنه خلائق لا يحصون حتى قيل إنه سمع منه الصحيح تسعون ألفًا[١] من أعيانهم مسلم بن الحجاج، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وابن أبي داود، ومحمد بن يوسف الفربري[٢]، وإبراهيم

(١) مقدمة فتح الباري ج ٢، ص ٢٠٤.

(٢) فربر بكسر الفاء وفتح الراء وسكون الباء قرية ببخارى.

ابـن معقـل النسـفي، وحمـاد بـن شـاكر النسـوي، ومنصـور بـن محمـد البزدوي، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه.

البخاري رزق حافظة وذكاء نادرين:

كان البخاري في حفظه، وذكائه، وعلمه بالرجال، وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض، وقد حفـظ الله ـ سبحانه ـ بـه وبأمثالـه مـن أئمـة الحديث الجامعين لـه سنة نبينـا محمـد- صلـوات الله وسـلامه عليـه-، وقد روي عنه أنه قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح[1].

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث لـه لمـا قدم بغداد، فقد اجتمع عليه علماء بغداد، وأرادوا امتحانـه فعمـدوا إلـى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها يعني جعلـوا متن هـذا لإسـناد ذاك وإسناد هذا لمتن ذاك- ثم أعطوا كل واحد منهم عشـرة أحاديـث منهـا، فـألقى عليـه الأول العشـرة التـي عنـده، فكـان كلمـا ذكـر حـديثًا قـال لـه

(١) ليس المراد بهذه الألوف الكثيرة أنها كلها أحاديث متغايرة كما يظن البعض، وإنما هي طرق متعددة للأحاديث، وقد يروى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد فتعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث، وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد، فيتخير أي إمام منها أصحها وأوثقها في نظره، ويدع ما عدا ذلك، وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحًا عند غيره، وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح في الواقع، وأيضًا فيدخل في هذه الألوف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم، فكن على ذكر من ذلك حتى لا يشكل عليك الأمر في مثل هذا .

البخاري: لا أعرفه، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم فصار الجهلاء من الحاضرين يحكمون على البخاري في أنفسهم بالعجز والتقصير، وأما العلماء منهم فيقولون: فهم الرجل، ثم التفت البخاري إلى الأول فقال له: أما حديثك الأول فصحته كذا، وأما حديثك الثاني فصحته كذا، حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة، ثم التفت إلى الثاني والثالث وهكذا إلى العاشر، يذكر الحديث المقلوب، ثم يذكر صحته، فلم يجد علماء بغداد بدا من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة.

وعلق بعض الحاضرين لهذا الامتحان القاسي فقال: ليس العجب من إدراكه الصواب ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذي سمعه من الممتحنين من مرة واحدة.

وكان البخاري يقول: لا أجئ بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي من حديث الصحابة والتابعين- يعني من الموقوفات- إلا وله أصل أحفظ ذلك عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ثناء الأئمة عليه:

فلا عجب، والبخاري بهذه المنزلة من العلم والحفظ أن أثنى عليه شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده، سأل رجل قتيبة بن سعيد عن البخاري فقال: يا هؤلاء نظرت في الحديث، ونظرت في الرأي، وجالست الفقهاء

والعباد والزهاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وشهد له إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فقال: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل، وأثنى عليه أقرانه، قال أبو حاتم الرازي: لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل، ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه وروى الحاكم بسنده أن مسلمًا صاحب الصحيح جاء إلى البخاري فقبله بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، أما ثناء من جاءوا بعده فيكفي فيه قول الحافظ ابن حجر: «ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفذت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له»[1].

صفاته الخِلقية والخُلقية:

كان البخاري رجلاً نحيف الجسم، بين الطويل والقصير، يميل إلى السمرة، متقللاً من المآكل جدًا، وكان غاية في الحياء والكرم والسخاء والزهد في الدنيا، والرغبة في الآخرة، وكان له مال كثير ينفق منه سرًا وجهرًا ولاسيما في طلب العلم، وعلى طلبته، فقد كان يجزل لهم العطاء. روي عنه أنه قال: كنت أستغل كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها في الطلب، وما عند الله خير وأبقى.

(١) مقدمة الفتح، ج ٢، ص ١٩٦ – ٢٠٢.

وكان في غاية العفة في القول، وتحري الحق في نقد الرجال، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه.

«فيه نظر».

«تركوه».

«سكتوا عنه».

وأصرح ما قاله في رجل «منكر الحديث».

ومع عفته في النقد كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه، روي عنه قال: «تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر».

والإمام البخاري مثل يحتذي في النقد العف النزيه، فما أجدر النقاد بالاقتداء به.

اعتزازه بعلمه:

وكان البخاري شريف النفس، موفور الكرامة، شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتذال والسعي به إلى بيوت الأمراء والسلاطين، وقد مرت قصته آنفًا مع والي بخاري خالد بن أحمد الذهلي وإبائه أن يذهب إليه ليقرأ عليه وعلى بنيه الجامع الصحيح والتاريخ، وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لا يخشون إلا الله، ولا يبذلون العلم طمعًا في

الدنيا والجاه، وما أكثر هؤلاء في تاريخ الإسلام، ولاسيما في عصوره الذهبية الأولى.

إجادته للرمي:

وقد تعلم البخاري الرمي وحذقه حتى قيل: إنه ما أخطأ في حياته المرمى إلا مرتين، وهو في ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التي تحبب في الرمي وفنون الحرب وتعلمها وكان غرضه بهذا أن يكون على استعداد لقتال أعداء الإسلام، والدفاع عن حماه، وهكذا ينبغي أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان، يعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا ما دعا داعي الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء، ولقاء الأعداء.

وفي تاريخ الإسلام كثير من أئمة العلم كالعز بن عبد السلام، وتقي الدين أحمد بن تيمية، كان لهم أكبر الأثر في إثارة الحمية في النفوس، وكسب المواقع الفاصلة.

مؤلفاته:

للإمام البخاري مؤلفات كثيرة أشهرها:

١- الجامع الصحيح.
٢- الأدب المفرد.
٣- التاريخ الصغير.

٤- التاريخ الأوسط.

٥- التاريخ الكبير.

٦- التفسير الكبير.

٧- المسند الكبير.

٨- كتاب العلل.

٩- رفع اليدين في الصلاة.

١٠- بر الوالدين.

١١- كتاب الأشربة.

١٢- القراءة خلف الإمام.

١٣- كتاب الضعفاء.

١٤- أسامي الصحابة.

١٥- كتاب الكنى.

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوعًا أو مخطوطًا ومنها ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه[1].

وأحفل هذه المؤلفات وأبقاها على الزمان الجامع الصحيح، وسنفيض القول فيه.

(١) مقدمة الفتح، ج ٢، ص ٢٠٤.

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخاري لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة، بل كانوا يجمعون الصحيح والحسن والضعيف، تاركين التمييز بينها إلى معرفة القارئين والطالبين بنقد الأحاديث، والتمييز بين المقبول والمردود، إلى أن جاء البخاري فرأى أن يخص الصحيح بالتأليف، فألف كتابه الصحيح وسماه:

«**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**».

وبذلك يكون الإمام البخاري قد خطا بالتأليف في الحديث خطوة موفقة يسرت معرفة الحديث والاحتجاج به على الطالبين، ولاسيما المتأخرين.

الحامل له على تأليف الصحيح:

وقد وجهه إلى هذا العمل الجليل كلمة سمعها من أستاذه إسحاق ابن راهويه، روى البخاري أنه قال: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال: فوقع في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح، وقد قوى عنده العزم رؤيا رآها فقد روي عنه أنه قال:

رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح.

منهج البخاري في جمع الصحيح:

لقد نهج البخاري في جمع صحيحه منهجًا يدعو إلى الثقة والاطمئنان إلى صحة أحاديثه، وقد بالغ في التحري عن الرواة، والتوثق من صحة المرويات، وبذل في هذا أقصى ما وصل إليه الجهد الإنساني، وما زال يوازن بين المرويات، ويمحصها، ويتخير منها ما تركن إليه نفسه حتى صار كتابه إلى الحالة التي هو عليها تحريرًا وتنقيحًا، يدل على ذلك ما روي عنه أنه قال: صنفت هذا الجامع من ستمائة ألف حديث[1] في ست عشرة سنة[2].

ومع أن البخاري اتبع في جمع صحيحه قواعد البحث العلمي الصحيح فقد استلهم الجانب الروحي من نفسه، قال تلميذه الفربري سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا استخرت الله، وصليت ركعتين، وتبينت صحته».

---

(١) كن على ذكر مما ذكرناه سابقًا في تعليل هذه الكثرة الكاثرة «راجع ص٥٧».

(٢) هذه الرواية أخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (جـ ٢ ص٣٢٢) واسنادها ضعيف لا يصح للاحتجاج به.

ومراده أنه بوّب أبوابه، ووضع أساسه في المسجد الحرام، ثم بيض تراجمه، وأصوله في الروضة[1] بين قبر النبي ﷺ ومنبره، ثم صار يجمع ما يتيسر له من الأحاديث، ويضعها في أبوابها اللائقة بها في الحرمين وغيرهما من البلاد التي ارتحل إليها، وقد مكث في تأليف صحيحه ست عشرة سنة، وهو يحرر ويدقق، وينتقي ويتخير ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب، ويحبه طلاب الحقيقة، ورواد البحث.

وبذلك اجتمع لهذا الكتاب الصحيح من دواعي التوفيق إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره، فلا عجب أن كانت له منزلة سامية في نفوس العلماء، وأن تلقته الأمة الإسلامية بالقبول والاطمئنان إلى ما فيه، وإن استحق أن يطلق عليه «أنه أصح الكتب المدونة في الحديث النبوي».

براعة البخاري في النقد:

وللإمام البخاري في تعديل الرجال وتجريحهم، ونقد المتون، ونقد الرواية شروط عالية دقيقة، وشفوف نظر، وملكة عجيبة اكتسبها من طول ما بحث ونقد، ومن طول ما عرض له من علل الأسانيد والمتون وذلك كالنطاسي[2] البارع الذي يحصل له من طول ملازمته لمهنة

---

(١) في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

(٢) النَّطاس: هو العالم بالطب وهو بالرومية التسطاس ، معجم العين (ج٧ ص٢١٥).



الطب وكثرة ما عرض عليه من الأمراض، نوع من العلم، قد يصل إلى حد الإلهام بالعلل والأمراض، والوقوف على حقيقتها ومكانتها مهما كانت خفية، أو كانت عوارضها غير واضحة.

وكالصيرفي الماهر الذي اكتسب بطول ملازمته الصيرفة التمييز بين النقود الجيدة السليمة، والنقود الزائفة وربما تسأله عن السبب في الحكم عليها فلا يجيب، وهذه الملكة في التمييز بين الصحيح من الحديث والعليل تكاد تكون عند معظم أئمة الحديث وجهابذته، وإن كانوا يتفاوتون فيها على حسب الأصالة في النقد والاستعداد، وسعة الاطلاع ولعلك لمحت هذا التنظير بين المحدثين والأطباء في كلمة الإمام مسلم للبخاري آنفًا: «يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله» وبين المحدثين والصيارفة في تعبيرهم عن نقاد الحديث «صيارفته».

شروط البخاري في التصحيح في القمة:

من المعروف المقرر عند أئمة الحديث وعلمائه أن شروط الحديث الصحيح: أن يكون راويه مسلمًا، عاقلاً، صادقًا، غير

مدلس ولا مختلط[1] متصفًا بصفات العدالة[2] ضابطًا لما يرويه، متحفظًا عليه، سليم الذهن والحواس التي لا بد منها في السماع والضبط، قليل الوهم- الغلط- سليم الاعتقاد.

وأن يكون إسناده[3] متصلاً، فلا إرسال فيه، ولا انقطاع، ولا إعضال[4] وأن يكون متن الحديث غير شاذ، ولا معلل[5].

فإذا اجتمعت هذه الشروط في الحديث كان صحيحًا يعني في نسبته إلى قائله وترجح ترجحًا قويًا في صدق هذه النسبة يكاد يصل عند أهل هذا الفن المتمرسين فيه إلى حد العلم واليقين.

(١) المدلس: هو الذي يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، والمختلط: هو الذي طرأ عليه كثرة الغلط أو الخطأ بسبب كبر سن أو عمى أو ضياع كتبه مثلاً.

(٢) العدالة: ملكة أي حالة نفسية راسخة تحمل على ملازمة التقوى، والمروءة، والتقوى، امتثال المأثورات، واجتناب المنهيات فلا يفعل كبيرة ولا يصر على صغيرة، ولا يكون مبتدعًا بدعة تخل بعدالته، والمروءة: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات فيترفع عن صغائر الخسة، والمباحات التي تواضع العرف على إخلالها بالكرامة.

(٣) السند والإسناد: هم الرواة الذين يروون الحديث.

(٤) سبق تعريفهم.

(٥) الشاذ: هو الحديث الذي خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، والمعلل: ما اطلع فيه على علة خفية غامضة تطعن في صحة الحديث.

ومن ثم يتبين لنا أن الشروط التي وضعها المحدثون لصحة الحديث تقتضي الثقة والطمأنينة، وترجح جانب الصدق على الكذب، والصواب على الخطأ ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري لم ينقل عنه أنه قال: شرطي في صحيحي كذا وكذا على التفصيل والتصريح كما يصنع بعض المؤلفين، وإنما عرف ذلك من سبر[١] كتابه، والبحث فيه.

والذي استخلصه العلماء بعد البحث والتتبع أن الإمام البخاري في صحيحه التزم أعلى درجات الصحة، ولا ينزل عن هذه الدرجة إلا في بعض الأحاديث التي ليست من أصل موضوع الكتاب كالمتابعات والشواهد[٢] والأحاديث المروية عن الصحابة والتابعين.

وليس من شك في أن الرواة يتفاوتون في الأخذ عن شيوخهم إتقانًا وضبطًا، وطول ملازمة ومصاحبة وقلة ذلك، كما يتفاوتون في العدالة والأمانة، والبخاري في صحيحه إنما يعتمد من الرواة من كانوا في أعلى الدرجات من هذه الصفات وسأوضح ذلك بمثال:

ذلك أن تلامذة الإمام الزهري مثلاً على خمس طبقات ودرجات ولكل طبقة مزية على التي تليها: **الطبقة الأولى** هم: الذين امتازوا

(١) اختبرها وتعرف عليها.

(٢) المتابعة: أن يتابع الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخه أو شيخ شيخه مع أتفاق الصحابي وأن إختلف اللفظ مع بقاء المعني، والشاهد: أن يأتي الحديث بلفظ أو معناه من رواية صحابي أخر.

بالعدالة والحفظ والإتقان والأمانة، وطول الملازمة للزهري في السفر والحضر مثل: مالك، وسفيان بن عيينة ورجال هذه الطبقة هم مقصد البخاري في صحيحه.

الطبقة الثانية وهم الذين شاركوا الأولى في التثبت والأمانة إلا أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهري سفرا وحضرا، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهري إلا مدة يسيرة فكانوا في الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى، وذلك مثل: الأوزاعي والليث بن سعد ورجال هذه الدرجة الثانية يعتمد رواياتهم الإمام مسلم، أما البخاري فلا يخرج من أحاديثه إلا قليلاً في غير أصول الكتاب كما ذكرنا آنفًا.

الطبقة الثالثة: وهم من دون الثانية مثل: جعفر بن برقان وزمعة بن صالح فلا يخرج لهم البخاري أصلاً، وقد يخرج لهم في المتابعات والشواهد.

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة وهم المجرحون والضعفاء فلا يخرج لهم البخاري ومسلم.

وهكذا يتبين لنا أن شرط البخاري في صحيحه في القمة.

البخاري حافظ وفقيه مجتهد:

إن مهمة جامعي الحديث وحفاظه الأساسية هي جمع السنة وحفظها من الضياع ولم تكن مهمتهم الفقه واستنباط الأحكام، فتلك

وظيفة الفقيه، ولكن البخاري لم يخل كتابه الفوائد الفقهية والأحكام والآداب، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب كتابه بحسب مناسباتها، كما اعتنى فيه بذكر بعض الآيات القرآنية التي لها صلة فقهية أو لغوية بالموضوع الذي يترجم له، وما ورد عن السلف في تفسير الآيات، ويتجلى فقه البخاري في إيراده لبعض المسائل لا على سبيل القطع إذا كان في المسألة اختلاف ولم يترجح أحد الآراء عنده كقوله: باب، هل يكون كذا؟ أو من قال كذا؟ وفي إيراده لأقوال بعض الصحابة أو التابعين التي تشهد لرأي، أو ترجح رأيًا على رأي، وفي تعليقاته الدقيقة التي يتبع الأحاديث بها فيقول: قال أبو عبد الله- يريد نفسه- كذا وكذا، وأكثر ما يتجلى فقهه في التراجم، ولذلك قيل: «فقه البخاري في تراجمه».

وقد ذكروا أن البخاري كان شافعيًا، وقد عدَّه الإمام السبكي في «طبقات الشافعية».

والذي يترجح عندي أنه كان فقيهًا مستقلاً بالاجتهاد ولم يكن مقلدًا وله استنباطات تفرد بها، وآراؤه أحيانًا توافق مذهب أبي حنيفة، وأحيانًا مذهب الشافعي، وأحيانًا تخالفهما، وتارة يختار مذهب ابن عباس، وتارة أخرى مذهب مجاهد وعطاء إلى غير ذلك، والخلاصة أنه كان حافظًا، بارعًا، وفقيهًا مجتهدًا، وإن كان الذي غلب عليه الحفظ لا الفقه.

طريقة البخاري في تنظيم كتابه:

قسم البخاري كتابه إلى كتب.

والكتب إلى أبواب بدأه باب بدء الوحي؛ لأنه الأساس لكل الشرائع.

ثم ذكر كتاب الإيمان، ثم العلم، ثم الطهارة، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الزكاة.

واختلفت النسخ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر؟

ثم كتاب البيوع، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات، فذكر كتاب الشهادات، ثم كتاب الصلح، ثم كتاب الوصية والوقف، ثم كتاب الجهاد، ثم عرض لأبواب غير فقهية مثل بدء الخلق وتراجم الأنبياء والجنة والنار، ثم مناقب قريش، وفضائل الصحابة.

ثم ذكر السيرة النبوية والمغازي وما إليها، ثم كتاب التفسير، ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ونفقات، ثم كتاب الأطعمة ثم كتاب الأشربة، ثم كتاب الطب، ثم كتاب الأدب والبر والصلة، والاستئذان، ثم كتاب النذور والكفارات، ثم كتاب الحدود والإكراه، ثم كتاب تعبير الرؤيا، ثم كتاب الفتن، وكتاب الأحكام، وذكر فيه الأمراء والقضاة، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ثم كتاب التوحيد وبذلك تم الكتاب.

وعدة كتبه (٩٧) كتابًا.

وعدة أبوابه (٣٤٥٠) بابًا.

ومما ينبغي أن يعلم أن النسخ كما اختلفت في تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض، اختلفت في اعتبار بعض الكتب أبوابًا وبعض الأبواب كتبًا كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخاري المطبوع وكتب الشروح له.

وفي بعض أبوابه توجد الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه، وكأن لم يجد في هذا الباب الذي ترجم له حديثًا على شروطه التي أسلفناها، فتركه هكذا عسى أن يتيسر له حديث فيما بعد.

تكراره لبعض الأحاديث، أو تجزئته لها، أو اختصارها:

لقد جرى الإمام البخاري في صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث، أو تجزئته لها، أو اختصارها في الأبواب المختلفة وذلك بحسب ما يستخرج منها من الأحكام، وبحسب ما يقتضيه المقام، والبخاري لا يفعل ذلك غالبًا إلا لفوائد تعود إما إلى سند الحديث أو متنه، وقلما يورد حديثًا واحدًا بإسناد واحد ولفظ واحد في موضعين إلا نادرًا جدًا.

ومن الفوائد التي يقصدها بعمله هذا تكثير طرق الحديث أو التنبيه على اختلاف بعض الألفاظ أو أن يكون بعض الرواة قد روى بالعنعنة[1] وقد ثبت عنده في رواية أخرى التصريح بالسماع بدل لفظ «عن» فيورده لذلك، إلى غير ذلك من الاعتبارات الدقيقة التي تظهر جلية لمن يدرس الكتاب دراسة واعية دقيقة.

الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري:

المراد بالتعليق- في اصطلاح المحدثين- أن يحذف من مبتدأ إسناد الحديث واحد أو أكثر وذلك مثل قول البخاري مثلاً: قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا، أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ كذا، أو قال الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا فكل ذلك معلق؛ لأن بين البخاري وبين مالك، ومجاهد، والزهري بعض رواة غير مذكورين، وتعليقات البخاري منها ما هو مرفوع، ومنها ما هو موقوف، ومنها ما هو بصيغة الجزم: كقال، وروى، وذكر مثلاً، ومنها ما هو بصيغة التضعيف: كقيل، وروي، ويذكر.

وتعليقات البخاري منها ما هو صحيح، ومنها ما ليس بصحيح، ومنها ما هو على شرطه في الصحة، ومنها ما ليس كذلك ولا يقال كيف

(١) العنعنة هي الرواية بلفظ «عن فلان» والعنعنة تفيد الاتصال عند البخاري بشرطين: (أ) معاصرة الراوي لمن روى عنه، (ب) أن يثبت لقيهما وأما مسلم فيكتفي في العنعنة بالمعاصرة فقط ولا يشترط اللقى وشرط البخاري في العنعنة أحوط وأدق.

يورد البخاري في كتابه ما ليس بصحيح؛ لأن الأحاديث المعلقة ليست من أصل الكتاب وموضوعة[1] وإنما هي تذكر للاستشهاد على معنى أو قول أو للترجيح أو لغير ذلك من الأغراض وبحسب القارئ هذا ولا داعي للدخول في تفصيلات علمية دقيقة.

ثلاثيات البخاري:

وللبخاري في صحيحه أحاديث علا[2] فيها حتى صار بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة، وهي المعروفة بالثلاثيات، وعدتها اثنان وعشرون حديثًا وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة الشيخ على القارى الحنفي.

ومن أمثلة هذه الثلاثيات ما ذكره في (كتاب العلم- باب إثم من كذب على النبي ﷺ) قال البخاري: حدثنا مكي بن إبراهيم (قال) حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة- يعني ابن الأكوع- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

(١) لأن موضوع «صحيح البخاري» والغرض الذي ألف لأجله هو ذكر الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة الصحيحة وما عدا ذلك أمور تذكر بالتبع، فيتسامح فيها ما لا يتسامح في الأصل.

(٢) إذا قلت سلسلة الرواة بين الإمام الراوي ونهاية السند سمى الإسناد عاليًا وإن كثرت سمى نازلاً.

الأحاديث المنتقدة على البخاري:

قد انتقد بعض الحفاظ كالدارقطني على البخاري أحاديث ذكرها في صحيحه وليست على المستوى والدرجة العالية التي التزمها في صحيحه.

وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة ضعفًا يصل بها إلى حد أنها موضوعة أو منكرة فما قال هذا أحد قط من أئمة النقد الموثوق بهم والذين يرجع إليهم في التعديل والتجريح، ونقد الرجال، والبصر بالمتون على توالي العصور والأجيال، وكل ما هنالك أنها ليست في مستوى معظم أحاديث الكتاب.

وعدة الأحاديث المسندة التي انتقدت على البخاري مائة وعشرة أحاديث.

منها ما وافقه الإمام مسلم على تخريجه في صحيحه وهو اثنان وثلاثون حديثًا.

ومنها ما انفرد به البخاري، وهو ثمانية وسبعون حديثًا.

وقد أجاب الحافظ الكبير ابن حجر في مقدمة شرحه الجليل المسماة «هدي الساري» عن هذه الأحاديث بجواب إجمالي، ثم بجواب تفصيلي، فقد عرض لها حديثًا حديثًا، ذاكرًا نقد الناقد، ثم

يعقب النقد بالرد[1]، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقد الضعيف، والرد النزيه الصحيح.

ثم قال هذا العالم المحقق الكبير بعد المطاف الطويل:

«هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها».

وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثًا فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر، والقدح فيها مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف، كما شرحته مجملاً في أول الفصل، ووضحته مبينًا إثر كل حديث منها، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف- يريد صحيح البخاري- في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليسا سواء: من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية فلله الحمد الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والله المستعان، وعليه التكلان[2].

(١) مقدمة فتح الباري ج٢، من ص٨٣- ١١٠.
(٢) المرجع السابق ص١١٠.

وهو كلام إمام ناقد منصف، لا يختلف اثنان في أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد، وبين الفقه والحذق للأصولين: أصول الدين، وأصول الفقه.

ولعل من هذه الأحاديث التي وقع فيها التكلف في الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبي نمر عن أنس في الإسراء وهو حديث طويل، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس- يعني الراوين عنه- في إسناده ومتنه بالتقديم والتأخير، وزياداته المنكرة وأشد أوهامه قوله- شريك-: «إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه» وقد أنكرها الخطابي وابن حزم، وعبد الحق، والقاضي عياض، والنووي وغيرهم، واعتبروا ذلك غلطًا من شريك، وشريك ليس بمتهم بالكذب، وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر.

ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري- رحمه الله- أخرج الروايات الصحيحة في الإسراء والمعراج بجانب رواية شريك، وهو بصنيعه هذا ينبهنا من طرف خفي لا يخفى على اللبيب ما في رواية شريك من الأغلاط فلله در البخاري فكم له من إشارات وتلميحات، وإذا علمنا أن أحاديث الجامع الصحيح على كثرتها، لم يشكل منها إلا بضعة أحاديث، ازددنا يقينًا بجلالة هذا الكتاب الصحيح.

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة صحيح البخاري، فهو- بحق- عدا اليسير جدًا- في الدرجة العليا من الصحة ومن أراد زيادة يقين فليرجع إلى مقدمة فتح الباري، ويقرأ النقد والرد عليه.

ولا تلتفت-يا أخي القارئ- إلى إرجاف المرجفين، وزعم الجاهلين أن في صحيح البخاري أحاديث موضوعة مكذوبة، ولا يزعم هذا إلا غِرّ ضيق الأفق في العلم بالسنة ورجالها، والعلم بشروطهم في الرواية، وهذا أمر انتهى إليه العلماء المحققون بعد طول البحث والتمحيص، وبعد الأناة والتريث.

ونحن لا ندعي العصمة للبخاري ولا لغيره، ولكن الله الذي تكفل بحفظ كتابه قيض للسنة من حفظها، وميّز صحيحها من سقيمها، حتى تم ما وعد الله به من حفظ القرآن الكريم.

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح في مقدمته أن عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالمكرر، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث، وتبعه العلامة الشيخ محيي الدين النووي في كتابه «التقريب».

وقد تكفل بِعَدِّ صحيح البخاري عدًا دقيقًا الحافظ ابن حجر، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح صحيح البخاري، وفي آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة المرفوعة، والمعلقة، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين، فمن ثم كان عَدُّهُ أدق وأشد تحريرًا من عد غيره.

والذي ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح:

أن جميع ما في صحيح البخاري من الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثًا.

ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الصحيح (١٥٩) حديثًا.

وأن جميع أحاديثه بالمكرر (٧٣٩٧) حديثًا.

وأن جملة ما في الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثًا.

وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤) حديثًا.

فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثًا.

وهذه العدة عدا ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمرويات عن التابعين فمن بعدهم.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمني إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ، والله المستعان».

شروح الجامع الصحيح للبخاري:

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ما حظي بذلك «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحًا له، واستنباطًا للأحكام منه، وتكلمًا على رجاله وتعاليقه، وشرحًا لغريبه، وبيانًا لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك.

وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب «كشف الظنون»: إنها تنيف على اثنين وثمانين شرحًا، وذلك عدا ما ألف بعد عصر صاحب الكشف، وإليك أشهر شروحه:

١- شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦هـ) وسماه: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري».

شرح فيه الألفاظ من الناحية اللغوية، ووجه الأعاريب النحوية الخفية، وضبط الروايات وأسماء الرجال، وألقاب الرواة، والتمييز بينهم، ووفق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة (٧٧٥هـ)، قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»: وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا في الصحف.

٢- شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني ثم المصري ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة سمى شرحه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وهو أحسن الشروح وأوفاها.

وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب، والفوائد الحديثية التي لا تجدها في غيره، والنكت البلاغية والأدبية، والاستنباطات الفقهية، وتحرير المسائل المختلف فيها بين علماء الأمة في الفقه والكلام تحريرًا دقيقًا بالغًا من غير تحيز ولا تحيف، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث، واستقراء الوارد منها في الباب، وبيان منزلتها من الصحة أو الضعف مما يدل على سعة حفظه وتبحره في الإحاطة بكتب الحديث.

ولفتح الباري مقدمة تسمى «هدي الساري» لو كتبت بماء الذهب لكان قليلاً عليها، وهي تعتبر بمثابة مفتاح لصحيح البخاري وقد فرغ من تأليفها سنة (٨١٣هـ).

ثم ابتدأ في الشرح فكتب منه قطعة أطال فيها النفس، ثم خشى أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق، فشرع في شرح متوسط وهو «فتح الباري».

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة (٨١٧هـ) وأكمله سنة (٨٤٢هـ)، فمكث في تأليفه ربع قرن، فلا عجب أن جاء هذا الشرح غاية في التحرير والتجويد والإتقان ولقد كان الحافظ راضيًا عن كتابه هذا كل الرضا.

ولما انتهى الحافظ من شرحه أولم وليمة، دعا إليها وجوه المسلمين وقد بلغ ما أنفقه فيها خمسمائة دينار، وهي نحو (٢٥٠) جنيهًا مصريًا، ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديمًا وحديثًا، وإنه لمعتمد كل من يكتب في الحديث.

ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن علي الصنعاني الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ صاحب «نيل الأوطار» أن يشرح صحيح البخاري التزم جادة الإنصاف، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال الحديث المشهور: «لا هجرة بعد الفتح» يقصد التورية.

وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل في مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا: إن شرح البخاري دين في عنق هذه الأمة فذلك إنما قالوه

قبل أن يؤلف الحافظ شرحه[1] وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل.

والشرح يقع في ثلاثة عشر مجلدًا كبيرًا ومقدمته في مجلد كبير وقد طبع مرارًا في الهند ومصر وأجود طبعاته طبعة بولاق القديمة.

٣- شرح العلامة الشيخ بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المولود سنة ٧٦٢هـ والمتوفى سنة ٨٥٥هـ وقد سمى شرحه «عمدة القاري».

وهو شرح وسيط عرض فيه لتراجم الرواة، وتباين الأنساب وبيان اللغات، والإعراب، والمعاني، والبيان، هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية، والآداب التي تؤخذ من الأحاديث، وقد سلك فيه طريقة السؤال والجواب وهي طريقة حسنة مفيدة، ومن حسناته أنه لا يحيل في شرح الأحاديث المكررة على مواضع أخرى، ويذكر سياق الحديث بطوله عند الشرح، كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة وقد بدأ في تأليف شرحه سنة ٨٢١هـ وفرغ منه عام ٨٤٧هـ فيكون قد مكث في تأليفه ربع قرن تقريبًا، وهو مطبوع بمصر وباستامبول.

(١) توفى ابن خلدون عام ٨٠٨هـ وشرع الحافظ في تأليف شرحه عام ٨١٧هـ.

٤- شرح العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصري الشافعي المشهور بالقسطلاني المتوفى سنة ٩٢٢هـ.

وهو شرح أوجز من سابقيه، وكثيرًا ما يعتمد فيه على كلام من سبقه ولاسيما صاحب الفتح وقد سماه «إرشاد الساري إلى صحيح البخاري» ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصدًا لنفع الخاصة والعامة، وقد كتب له مقدمة في منزلة الحديث النبوي من الدين، وعناية الأمة به حفظًا وجمعًا وتدوينًا، وقد طبع مرارًا.

مختصرات الجامع الصحيح:

للجامع الصحيح مختصرات عدة منها:

١- مختصر العارف بالله الصوفي القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله ابن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المتوفى سنة ٦٩٥هـ وهو نحو ثلثمائة حديث، وقد شرح مختصره هذا وسماه «بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها» وقد سلك فيه مسلك العناية بالمعاني دون الألفاظ، وبالأخلاق والمواعظ أكثر من الأحكام وفيه من التحقيقات، والتأويلات البارعة، والفوائد البديعة ما لا تعثر عليه في غيره، وقد ينقل منه الحافظ ابن حجر في شرحه المشهور السابق، وقد طبع المختصر والشرح.

٢- مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣هـ حذف منه ما تكرر، وجمع فيه ما تفرق في الأبواب وحذف الأسانيد مقتصرًا على الصحابي، وقد فرغ منه في شعبان سنة ٨٨٩هـ.

وقد شرح هذا المختصر شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوي الأزهري وقد اعتمد في شرحه على كلام من تقدموه ولاسيما صاحب «فتح الباري».

وشرحه أيضًا حسن صديق خان ملك بهوبال في الهند وكلا الشرحين مطبوع.

الإمام مسلم بن الحجاج
٢٠٦ـ ٢٦١هـ

نسبه:

هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرد بن كوشاذ القشيري[1] نسبًا، النيسابوري بلدًا صاحب الصحيح، والمؤلفات القيمة في علم الحديث، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان، وقد ولد سنة ست ومائتين على ما هو الصحيح، كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله في كتابه «علماء الأمصار».

حياته وارتحاله في سبيل العلم:

وقد كانت حياته حافلة بجلائل الأعمال والارتحال في سبيل الحديث والرواية فارتحل إلى الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، وغيرها من الأقطار.

وقد ابتدأ سماعه للحديث في سن مبكرة، وكان أول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين.

وقد لقي في رحلاته كثيرين من أئمة العلم وأخذ عنهم فسمع بخراسان يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، وبالري محمد بن مهران، وأبا عنسان، وبالعراق أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة،

---

(١) قشير بصيغة المصغر قبيلة من قبائل العرب، ونيسابور بلد بخراسان .

وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب، وبمصر عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى، كما سمع من آخرين غير هؤلاء.

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من علمائها وكان آخر قدومه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين، ولما قدم الإمام البخاري نيسابور أكثر من التردد عليه واستفاد منه، وكان يعرف له فضله وعلمه، ولما وقعت الفتنة بين البخاري والذهلي انحاز إلى البخاري حتى كان هذا سببًا للقطيعة بينه وبين الذهلي، ولم يخرج له في صحيحه ولا غيره شيئًا مع أنه من شيوخه، وكذلك صنع مع البخاري فلم يرو عنه في صحيحه مع أنه من شيوخه أيضًا، وكأنه رأى لما بينهما من خلاف أن لا يخرج لواحد منهما في صحيحه مع اعترافه بمشيختهما.

وفاته:

وبعد هذه الحياة المباركة توفى عشية يوم الأحد ودفن «بنصر آباد» ظاهر نيسابور يوم الإثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين عن خمس وخمسين عامًا أكثر فيها من التأليف، والإنتاج الخصب المفيد.

شيوخه:

وللإمام مسلم شيوخ كثيرون جدًا منهم عدا من ذكرنا في الحديث عن رحلته:

عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة، وشيبان بن فروخ، وأبو كامل الجوري، وزهير بن حرب، وعمرو الناقد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن يسار، وهارون بن سعيد الأيلي، وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

الراوون عنه:

وروى عنه أئمة أجلاء- ومنهم من هو من أقرانه- من أعيانهم أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة، وأبو بكر بن خزيمة، ويحيى بن صاعد، وأبو عوانة الإسفرايني، وأبو عيسى الترمذي وقد روى عنه حديثًا واحدًا وهو حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أحصوا هلال شعبان لرمضان»[1]، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملى، وأبو العباس محمد بن إسحاق بن السراج، ومن أخص تلامذته إبراهيم بن محمد ابن سفيان الفقيه الزاهد- وهو راوية[2] صحيح مسلم- وغيرهم كثيرون.

حفظه وثناء الأئمة عليه:

لئن كان البخاري هو المجلى في مضمار الحديث الصحيح، والعلم بالعلل، وسعة الحفظ، وأصالة النقد، فقد كان مسلم هو

(١) البداية والنهاية ج١١، ص٣٣.

(٢) التاء للمبالغة أي الذي بلغ الغاية في روايته والعناية به وإن كان رواه كثيرون غيره.

المصلى[1] وتاليه في العلم والمعرفة، والفضل والمنزلة، ولا عجب فقد كان تلميذه وخريجه.

قال الخطيب البغدادي: «إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه».

وليس معنى هذا أنه كان تابعًا فقط، فقد كان للإمام مسلم شخصيته المستقلة في التأليف، وابتكاره أشياء لم يسبق إليها، ومنهجه الخاص به كما ستعلم فيما بعد.

وقد حظي الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم، روى الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن سلمة قال: «رأيت أبا زُرْعة، وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما».

وقال إسحاق بن منصور الكوسج لمسلم: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين».

وقال إسحاق بن راهويه وقد ذكر مسلمًا: أي رجل يكون هذا؟

وقال ابن أبي حاتم: كان من الحفاظ كتبت عنه بالري.

(١) يقال للفرس السابق في حلبة السباق المجلى ولمن يجئ بعده المصلى.

وقال أبو قريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة، فذكر منهم مسلمًا[1]، ومراده الممتازون في عصره وإلا فالحفاظ كثيرون.

مؤلفات مسلم:

لمسلم مؤلفات كثيرة منها:

١- الجامع الصحيح.

٢- المسند الكبير على الرجال.

٣- كتاب الأسماء والكنى.

٤- كتاب العلل.

٥- كتاب الأقران.

٦- كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل.

٧- كتاب الانتفاع بأهب[2] السباع.

٨- كتاب المخضرمين.

٩- كتاب من ليس له إلا راو واحد.

١٠- كتاب أولاد الصحابة.

١١- كتاب أوهام المحدثين.

وأجل هذه الكتب وأعمهما نفعًا، وأبقاها على الزمان (الجامع الصحيح).

---

(١) تذكرة الحفاظ ج٢، ص١٥٠.

(٢) بضم الهمزة والهاء جمع إهاب وهو الجلد.

صحيح الإمام مسلم

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ، واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول.

وقد بالغ الإمام مسلم في البحث والتحري عن الرجال، والتمحيص للمرويات، والموازنة بينها، والتدقيق في تحرير الألفاظ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة، التي ينشدها أهل البحث والمعرفة.

وليس أَدَلَّ على هذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة، روي عنه أنه قال: «صنفت هذا الصحيح من ثلثمائة ألف حديث».

والكتاب ثمرة حياة مباركة استغلها صاحبها في السفر والارتحال والكد والجد، والجمع والحفظ، والكتابة والتنقيح، حتى كان كما ترى صحةً وتهذيبًا وتنسيقًا، وقد مكث هو وبعض تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه في خمس عشرة سنة.

روي عن أحمد بن سلمة أنه قال: «كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث».

فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول- تحدثًا بنعمة ربه عليه-: «لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتي سنة ما كان مدارهم إلا على هذا المسند».

ويدل على شدة تحريه، واستيثاقه من المرويات قوله: «ما وضعت شيئًا في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئًا إلا بحجة».

سماحة الإمام في البحث:

ولم يكن مسلم متعصبًا لرأيه بل كان يبتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين يبتغون الحق، ولا عليهم لو ظهر على لسان أي شخص كان، ولا يرون غضاضة في الرجوع إلى الحق إذا ظهر، بل يعتبرونه فضيلة.

وبعد انتهائه من تدوين صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوي الشريف، روى الخطيب بإسناده عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي[1].

فكل ما أشار أنه له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة خرجته، وهذا غاية التواضع، وعدم الاغترار بالنفس، والإعجاب بالرأي وهو أدب عال من آداب البحث في الإسلام.

منهج مسلم في صحيحه:

لم ينص الإمام مسلم على أن شرطه في صحيحه[2] هو كذا، وإنما

---

(١) هو حافظ عصره عبيد الله بن عبد الكريم، كان من أفراد الدهر حفظًا وذكاءً ودينًا، وإخلاصًا، وعلمًا، عملاً، وكانت وفاته سنة أربع وستين ومائتين.

(٢) وذلك فيما عدا العنعنة فقد ذكر في مقدمة صحيحه اكتفاءه في إفادتها الاتصال بالمعاصرة ولم يشترط اللقي وأنحى باللائمة على من اشترطه أيضًا.

استخرج العلماء ذلك من النظر في كتابه، والذي استخلصوه أن شرطه في صحيحه أنه لا يخرج الأحاديث إلا عن العدول الضابطين، الموثوق بصدقهم وأمانتهم، وحفظهم ويقظتهم وعدم غفلتهم، كما يخرج عمن دون ذلك من الرواة وأنه لا يخرج في كتابه بالأصالة إلا الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة إلى النبي ﷺ.

ومعنى هذا أنه لم يلزم نفسه بما التزم به البخاري من مراعاة مستوى خاص في الرواية والرواة، بل توسع في شرطه فروى عن رواة لم يرو لهم البخاري في صحيحه، ولعلك على ذكر من المثال الذي ذكرناه أثناء الكلام على شرط البخاري في صحيحه، وهو أن تلامذة الإمام ابن شهاب الزهري على خمس طبقات: الأولى، ثم الثانية، ثم الثالثة، ثم الرابعة، ثم الخامسة ولكل طبقة مزية على التي تليها في الحفظ والإتقان وطول الملازمة والصحبة.

وقد ذكرنا هناك أن البخاري يخرج أحاديث الطبقة الأولى، ويخرج من أحاديث الطبقة الثانية قليلاً وفي غير أصول الكتاب.

أما مسلم فيخرج أحاديث رجال الطبقة الأولى والثانية استيعابًا، ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة قليلاً، وذلك في المتابعات والشواهد لا في أصل الكتاب، ولعل فيما ذكره مسلم في مقدمة صحيحه ما يلقي

لنا ضوءًا نتعرف به شرطه في صحيحه ذلك أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

الثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون وقد ذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه[1] وهو يؤيد ما ذكرناه.

خصائص صحيح مسلم:

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة، ذلك أنه يجمع المتون كلها بطرقها في موضع واحد، ولا يفرقها في الأبواب، ولا يكررها إلا في القليل النادر، إلا إذا كانت هناك ضرورة لهذا التكرار كفائدة زائدة في سند الحديث أو متنه.

وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد أن يضم إلى جميع الأحاديث بيان فقهها واستنباط الأحكام والآداب منها.

أما البخاري فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التي سلكها في صحيحه.

ومن هذه الخصائص: التدقيق في الألفاظ، والمحافظة على اللفظ ما

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج١، ص٤٨.

وسعه الأمر حتى إذا خالف راوٍ راويًا آخر في لفظه والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه، وكذا إذا قال راو (حدثنا) وقال آخر (أخبرنا)[1] بين الخلاف في ذلك، وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكانت هناك مغايرة في بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان، ولذا تجده يقول في هذا النوع من الحديث: «واللفظ لفلان»، وهذا غاية الدقة والأمانة في النقل اللتين امتاز بهما مثل الإمام مسلم.

وأيضًا فقد حرص مسلم أن لا يذكر في كتابه إلا الأحاديث المسندة المرفوعة- أي المنسوبة إلى النبي ﷺ فلذلك لم يذكر أقوال الصحابة ولا التابعين وليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث المرفوعة.

وكذلك لم يكثر مسلم في كتابه من الأحاديث المعلقة[2].

فليس فيه إلا اثنا عشر حديثًا وهي في المتابعات لا في أصول الكتاب ومقاصده، هذا وهناك- غير ما ذكرنا- خصائص تظهر لمن يدرس الكتاب حق الدرس.

(١) الذي عليه جمهور المحدثين- ومنهم مسلم- التفرقة بين حدثنا، وأخبرنا، فالأول بما سمعه الراوي من لفظ شيخه، والثاني لما قرأه التلميذ على شيخه.

(٢) هي ما حذف من مبتدأ إسنادها واحد أو أكثر.



مقدمة صحيح مسلم:

ولصحيح مسلم مقدمة قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرجه في صحيحه منها، وأحوال الرواة، والكشف عن معايبهم، وبيان حرمة الكذب على رسول الله ﷺ، والحث على التثبت في الرواية، والنهي عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين، وبيان أن الإسناد من الدين وأفاض في بيان الاحتجاج بالحديث المعنعن، وهي تعتبر من المؤلفات القيمة المبتكرة في علم أصول الحديث.

تبويب الصحيح:

ومما ينبغي أن يعلم أن مسلمًا لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل، وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد فجاء كتابه في قوة المبوب.

ولعل مسلمًا فعل ذلك ليشحذ القارئ للكتاب ذهنه ويعمل فكره في البحث والاستنباط، والكشف عن مقاصد الأحاديث ومدلولاتها.

وأما ما تراه من ذكر العناوين للكتب والأبواب في بعض النسخ المطبوعة فليس من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح.

وأحسن من وضع له التراجم، وبوب الأبواب الإمام النووي في شرحه فكن على بينة من ذلك.

عدد أحاديث صحيح مسلم:

قد سمعت آنفًا قول أحمد بن سلمة وهو الذي نسخ لمسلم صحيحه إنه اثنا عشر ألف حديث، وذكر ابن الصلاح عن أبي قريش الحافظ أن عدته أربعة آلاف حديث (٤٠٠٠) ويمكن الجمع بين الرأيين بأن الأول بالمكرر والثاني بغير المكرر.

وقد وهم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام[1] حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا وذلك لأن هذه العدة إنما ذكرها ابن الصلاح في صحيح البخاري لا في صحيح مسلم.

الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم:

جملة الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم مائة واثنان وثلاثون حديثًا، منها ما شاركه الإمام البخاري فيها وهي (٣٢) حديثًا والباقي قد انفرد به مسلم وهي مائة حديث.

أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في مقدمته الشهيرة.

---

(١) ضحى الإسلام ج٢، ص١٣١.

وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم، وَجُلُّ الانتقادات الجواب عنها سهل يسير، ولكنها قليلة جدًا، ومن ذلك حديث أبي سفيان بن حرب ﵁ في تزويج بنته أم حبيبة للنبي ﷺ مع أن النبي ﷺ تزوجها قبل ذلك وهي مهاجرة بالحبشة، ووكَّل النجاشي في العقد عليها، ولم يكن أبوها أسلم، إذ هو من مسلمة الفتح، فقد وهم- غلط- في هذا بعض رواته قطعًا.

وحديث أبي هريرة مرفوعًا «خلق الله التربة يوم السبت...» الحديث وفيه خلق السموات والأرضين وما بينهما في سبعة أيام، ورفعه غلط والصحيح وقفه على أبي هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من إسرائيليات أهل الكتاب كما نبه على ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقاده.

وحديث صلاة الكسوف[1] بثلاث ركوعات وأكثر، فقد أعله بعض الحفاظ واعتبروه غلطًا من راويه، ولكن مما يقلل الخطب في هذا الأخير أن مسلمًا خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفي كل ركعة رَكَعَ ركوعين فحسب[2].

---

(١) وقد أجاب بعض الفقهاء والمحدثين عن هذا بأن الكسوف كان يختلف طولاً وقصرًا فإذا قصر ركع ركوعين في كل ركعة، وإذا طال ركع ثلاث ركوعات وأكثر، وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحاديث الزيادة بعض الصحابة والفقهاء.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ج١، ص١٢٤ وما بعدها.

ومهما يكن من شيء فهي هنات قليلة جدًا لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التي خرجها في الصحيح، ولم يرد عليها أي نقد.

ومن ثم يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب على درجة عالية من الصحة، وأنه من كتب السنة وأصولها المعتمدة، وأن نقد الناقدين له إنما هو لأن مسلمًا قد نزل في هذه الأحاديث عن درجة ما التزمه في كتابه لا أن أحدًا من أئمة النقد قال: إن فيه أحاديث موضوعة على معنى أن رواتها كذابون، أو ضعيفة على معنى ضعف رواتها، وعدم عدالتهم، كما يزعم بعض المغرضين وأبواق المستشرقين والمبشرين، أعداء السنة والأحاديث، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

هل استوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة؟

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح، ولا أخذا على أنفسهما ذلك قط، فقد روى البخاري أنه قال: «ما أدخلت في كتاب الجامع الصحيح إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول» وأنه قال: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح» مع أن ما في صحيحه لا يبلغ عشر المائة ألف الصحيحة التي يحفظها.

وقال مسلم في صحيحه: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا- يعني في صحيحه- إنما وضعت ما أجمعوا عليه».

وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يذكرا في كتابيهما كل الصحيح.

وأيضًا فهناك أحاديث صحيحة كثيرة موجودة في كتب السنن الأربعة: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة- لم يذكراه في كتابيهما ولا ذكرها أحدهما.

وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأحاديث ما يوازي كثيرًا من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضًا وليست في كتابيهما، ولا في كتاب أحدهما وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابًا كبيرًا مما فاتهما، وهو وإن لم يكن مصيبًا في كل ما استدركه إلا أنه يخلص له منه صحيح كثير[1] وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط، ومسند أبي يعلي والبزار وغيرهما ما يتمكن المتبحر في هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله بعض العلماء الحفاظ: «قل ما يفوت البخاري ومسلمًا من الأحاديث الصحيحة» خلاف الحق والواقع.

(١) الباعث الحثيث ص١٤.

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثًا صحيحًا أو لا يأخذ به بحجته أنه ليس في الصحيحين.

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح كتب الحديث هما الصحيحان، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخاري أصح الكتابين، وأكثرهما فوائد.

قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، والنسائي لا يعنى بالجودة إلا الصحة ومثل هذه الشهادة من مثل النسائي غاية في الإنصاف وهو من هو في شدة تحريه وتوقيه وعدم مجازفته في القول وتثبته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره.

وقال الدارقطني: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء.

وذهب أبو علي النيسابوري إلى ترجيح صحيح مسلم، روي عنه أنه قال: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج» وإلى هذا ذهب بعض المغاربة، ونسب إلى أبي محمد بن حزم الإمام الظاهري.

وفي الحق أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما

يرجع إلى حسن البيان، والسياق، وجودة الوضع، والترتيب بجمع الطرق في مكان واحد، وعدم تجزئة الحديث في أبواب، والاقتصار على المرفوع دون الموقوف والمعلق إلى غير ذلك مما عرضنا له في بيان خصائصه فلا ننازعهم في هذا بل الحق معهم.

وإن أرادوا غير هذا، وأن الترجيح يرجع إلى نفس الصحة والشروط التي تتوقف عليها، فكلامهم غير مسلم ومردود.

ومهما يكن من شيء فالكتابان هما أصح ما ألفه المحدثون، وقد أدى مؤلفاهما إلى الدين وإلى الأمة الإسلامية خدمة جليلة لا تنكر، بل تذكر بالإكبار فتشكر، نسأل الله ـ سبحانه ـ أن يجزل ثوابهما، ما استفاد من الكتابين مستفيد.

شروح صحيح مسلم:

كما عُنِيَ العلماء بصحيح البخاري كذلك عنوا بصحيح مسلم تهذيبًا واختصارًا، وشرحًا وفقهًا، وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخاري، وأشهر شروحه:

١- «المعلم بفوائد كتاب مسلم» للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري[1] المتوفى سنة ٥٣٦هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه خرم- أي نقص- من الأول.

(١) مازر كهاجر بليدة بجزيرة صقلية «وفيات الأعيان».

٢- «إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم» للإمام القاضي عياض ابن موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو مخطوط والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط من نسخ متعددة.

٣- شرح الإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي صاحب المؤلفات النافعة القيمة، ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وتوفى في نوى في رجب سنة ست وسبعين وستمائة هجرية سماه «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازري وعياض، وهو شرح وسط حينًا وموجز حينًا آخر، عرض فيه مؤلفه لبيان العقائد والأحكام والأخلاق والآداب، واللغات، وضبط الأسماء، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث والآثار، وذكر أدلة الأقوال والمذاهب.

وللشرح مقدمة جليلة في علوم الحديث، وأصول الرواية، وتعتبر مفتاحًا للصحيح، وفي الشرح مواضع- ولاسيما في أوله- أطال فيها النفس، وقصد إلى البسط والاستيعاب فأجاد فيها وأفاد، وأقنع وأشبع، وفيه مواضع طوى فيها شرح الحديث، وقد يكون فيه ألفاظ غريبة، ومعان مشكلة ، واكتفى في شرح الحديث بكلمات مجملة، لا تروي النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء.

ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة ولاسيما مقدمته القيمة، وتبويبه للصحيح هذا التبويب الفائق في الحسن.

وقد طبع هذا الشرح غير مرة بالقاهرة والهند.

٤- شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشناني المالكي المتوفى سنة ٨٣٧هـ وهو في عدة مجلدات سماه «إكمال إكمال المعلم» وقد ذكر في مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة (المازري، وعياض، والقرطبي، والنووي) مع زيادات وتكميلات من عنده، وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف، فأشار بالميم إلى المازري، وبالعين إلى عياض، وبالطاء إلى القرطبي وبالدال إلى النووي، وإذا قال في شرحه: قال الشيخ، فمراده شيخه ابن عرفه.

ويغلب على الشرح ذكر التفريعات الفقهية، ولاسيما عند المالكية، وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليه الباحث في غيره.

٥- شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني المتوفى سنة ٨٩٥هـ وهو مختصر لشرح الأبي السابق، وقد اكتفى بالرموز عن أسماء العلماء الذين ينقل عنهم على نحو ما فعل سلفه إلا أنه رمز للنووي بحرف (الحاء) وللأبي بحرف الباء.

وفي الحق أنه لم يزد على الأبي إلا في القليل النادر جدًا فهو نسخة مكررة منه وهذا الشرح والذي قبله مطبوعان في كتاب واحد على نفقة

سلطان المغرب الأقصى مولاي «عبد الحفيظ» رحمه الله وأثابه سنة ١٣٢٨هـ.

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط:

وعلى كثرة شروح صحيح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال الكتاب في حاجة إلى شرح وافٍ شافٍ، ولو أن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق في البحث، ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها، قامت بشرح هذا الكتاب شرحًا جامعًا لكل ما يحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة، وبلاغة، وحكم، وأحكام وبيان ما تشتمل عليه الأحاديث من توجيهات نبوية، وآداب إسلامية، وتحقيق الروايات، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض منها ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قديمًا وحديثًا ردًا علميًا صحيحًا، وتقديم هذه البحوث في أسلوب سهل مستساغ، أقول: لو تم ذلك لكان خدمة تقدم للإسلام والمسلمين، وأعظم شاهد على خصوبة العقلية الإسلامية، وأنها لم تصب بالعقم والجمود.

وقد وضعت لما أسند إليّ تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح في كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر المعمور أولى اللبنات في شرح هذا الكتاب فشرحت بعض موضوعاته في ثلاثة أجزاء صغيرة وعسى أن يوفق الله سبحانه لإتمام شرح هذا الكتاب الجليل.

مختصرات صحيح مسلم:

ولصحيح مسلم مختصرات منها:

١- مختصر الشيخ أبي عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسي المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

٢- مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه: أنه لما لخصه، ورتبه وبوَّبه، شرح غريبه ونبه على مسائل من الإعراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه، وسمى شرحه هذا «المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم» وكثيرًا ما ينقل عنه الإمام النووي في شرحه على مسلم، والحافظ ابن حجر في فتح الباري.

٣- مختصر الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ وقد شرح هذا المختصر الشيخ عثمان بن عبد الملك المصري المتوفى سنة ٧٣٨هـ.

الإمام أبو داود
٢٠٢ - ٢٧٥هـ

نسبه ومولده:

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني[(١)]، صاحب السنن، ولد سنة اثنتين ومائتين.

نشأته وارتحاله:

نشأ أبو داود من صغره محبًا للعلم والعلماء ولازمهم، وشرب من معينهم عللاً بعد نهل.

ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتحال، فطوف في البلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، والثغر، وخراسان، وغيرها مما أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التي غربلها، وأودع خلاصتها كتابه «السنن» وقد

---

(١) قال ابن خلكان في وفياته ج١، ص١٣٨٢: «إنه نسبة إلى سجستان الإقليم المشهور، وقيل بل نسبة إلى سجستان، أو سجستانة قرية من قرى البصرة»، وقد تعقبه السبكي في القول الثاني وعده من أوهامه فقال: هذا وهم، والصواب أنه نسبة إلى الإقليم المعروف المتاخم لبلاد الهند بين السند وهراة، أو بين خراسان وكرمان، ويقال في النسبة إليها أيضًا السجزي وهو من عجيب التغيير في النسب، والأزدي نسبة إلى الأزد حي من اليمن.

قدم بغداد غير مرة، وحدث أهلها بكتاب السنن، بل يقال: إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه، وقد اتخذ من البصرة موطنًا، وذلك لما عزم عليه أميرها على المقام بها، لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث.

شيوخه:

وله شيوخ كثيرون من أعيانهم أحمد بن حنبل، والقعبي وأبو عمرو الضرير، ومسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن رجاء، وأبو الوليد الطيالسي وغيرهم، وقد شارك البخاري ومسلمًا في بعض شيوخهما كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيد.

من روى عنه:

وروى عنه الحديث وأخذ العلم كثيرون منهم أبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة، وأبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر ابن داسة، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي وغيرهم.

وحسبه فضلاً أن يروي عنه شيخه أحمد بن حنبل حديثًا ويكتبه عنه[1] وهو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عن أبيه «أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها»[2].

أخلاقه وسمته[3]:

كان أبو داود من العلماء العاملين بعلمهم، وكان على درجة عالية من النسك والعفاف، والصلاح، والورع، وكان مثالاً يحتذى في هديه وسمته، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة قال: كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه، ودله[4]، وسمته، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع، وكان وكيع يشبه بسفيان الثوري، وسفيان بمنصور، ومنصور بإبراهيم النخعي، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بابن مسعود، وكان ابن مسعود يشبه بالنبي ﷺ في هديه، ودله، وسمته، وتلك- لعمر الحق- منقبة شريفة تدل على كمال دين، وهدي، وخلق.

---

(١) البداية والنهاية ج١١، ص٥٥.

(٢) العتيرة: شاة كانوا يذبحونها في رجب فيأكلون منها ويطعمون من يجيئهم، وقيل: كان الواحد منهم ينذر إن بلغ مالي كذا وكذا ذبحت منها رأسًا، فلما جاء الإسلام أقرها واستحبها لما فيها من البر وعمل الخير، وأما حديث «لا فرع ولا عتيرة» رواه البخاري، فالمعنى لا عتيرة واجبة فلا ينافي استحبابها.

(٣) السمت: الهيئة والوقار.

(٤) في القاموس: الدل كالهدي وهما السكينة، والوقار، وحسن المنظر.

وكان صاحب حكمة وفلسفة في هيئة ثيابه فقد كان له كُمٌّ واسع وَكَمٌّ ضيق فقيل له في ذلك فقال: الواسع للكتب، والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف.

ثناء العلماء عليه:

كان أبو داود علمًا من أعلام الإسلام حفظًا وفقهًا وعلمًا بالأحاديث وعللها وقد حظى بتقدير العلماء له ولاسيما شيخه أحمد بن حنبل، وقال فيه الحافظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، وما رأيت أفضل منه، وجاءه سهل بن عبد الله التستري العالم المتصوف فقيل له: هذا سهل قد جاءك زائرًا، فرحب به وأجلسه فقال له: يا أبا داود لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قضيتها مع الإمكان، قال: قد قضيتها مع الإمكان، قال: أخرج لسانك الذي حدثت به عن رسول الله ﷺ حتى أقبله، فأخرج لسانه فقبله.

ولما صنف أبو داود كتاب السنن قال إبراهيم الحربي العالم الحافظ: ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديد، وهو تشبيه يدل على فضل الرجل في صنعة الحديث وأنه يسر العسير، وقرب البعيد، وذلل الصعب.

ووصفه أبو بكر الخلال الحافظ الفقيه الحنبلي الكبير فقال: أبو

داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم، وبصره بمواضعها أحد من أهل زمانه، وكان أبو بكر الأصبهاني وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره، ويذكرانه بما لا يذكران أحدًا في زمانه بمثله.

مذهبه الفقهي:

قد عده الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد، وكذلك ذكره في طبقات الحنابلة[1] القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلي المتوفى سنة ٥٢٦هـ ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من خاصة شيوخه، وقيل: إنه كان شافعيًا.

والذي يترجح عندي أنه كان مجتهدًا، كما يدل على ذلك صنيعه وتصرفه في سننه ولاسيما أن الاجتهاد كان صفة من صفات أئمة الحديث في العصور الأولى.

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء:

ومما يدل على هذا الاعتزاز ما ذكره الإمام الخطابي بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود قال: كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته، فإذا خادم يقول هذا الأمير أبو أحمد

(١) طبقات الحنابلة ص١١٨.

الموفق يستأذن، فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه، فأذن له، فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث، فقال: ما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك، فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيء الزنج، فقال: هذه واحدة، هات الثانية، قال: وتروي لأولادي كتاب السنن، فقال: نعم، هات الثالثة، قال: وتفرد لهم مجلسًا للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، فقال أبو داود: أما هذه فلا سبيل إليها؛ لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء، قال ابن جابر: فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون، ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة.

وهكذا فليكن العلماء لا يَسْعَوْنَ إلى الملوك والأمراء، وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء، وهكذا فلتكن المساواة في العلم والمعرفة.

وفاته:

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم، وجمع الأحاديث ونشرها توفى بالبصرة التي اتخذها موطنًا له، لما عرض عليه أميرها سكناها على ما سمعت، وكانت وفاته في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين فرضي الله عنه وأرضاه.

ابنه أبو بكر:

وقد ترك الإمام أبو داود ابنًا يسمى «عبد الله» وقد صار حافظًا كبيرًا حتى قيل: إنه أحفظ من أبيه، وهو أبو بكر عبد الله بن أبي داود، فهو إمام ابن إمام، ولد أبو بكر سنة ثلاثين ومائتين، وتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة.

مؤلفاته:

ولأبي داود مؤلفات كثيرة منها:

١- كتاب السنن.

٢- كتاب المراسيل.

٣- كتاب القدر.

٤- كتاب الناسخ والمنسوخ.

٥- كتاب فضائل الأعمال.

٦- كتاب الزهد.

٧- كتاب دلائل النبوة.

٨- كتاب ابتداء الوحي.

٩- كتاب أخبار الخوارج.

وأجل هذه الكتب وأبقاها كتاب السنن وسنبسط الكلام عنه.

كتاب السنن لأبي داود

منهج أبي داود في تأليف سننه:

كانت المؤلفات في الحديث -الجوامع والمسانيد ونحوها- يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ، والآداب، والتفسير، حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصًا بالسنن والأحكام مع الاستقصاء، ولما صنف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده، واستحسنه، ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب- كما فعل البخاري ومسلم- بل خرج الصحيح، والحسن، والضعيف المحتمل، وما لم يجمع الأئمة على تركه، وأما ما كان فيه ضعيف شديد فقد بينه ونبه عليه.

يدل على ذلك قوله في رسالته إلى أهل مكة، التي كتبها لهم جوابًا على سؤالهم عن كتابه السنن، قال: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب، وجمعت فيه الصحيح، وما يشبهه ويقاربه[1]، وما ذكرت في كتابي حديثًا أجمع الناس على تركه، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو

(١) المراد به ما يعرف عند المحدثين بالحديث الصحيح لغيره، والحديث الحسن، وهو ما كان دون الصحيح في ضبط رواته وحفظهم .

صالح[1]، وبعضها أصح من بعض، ولا أعلم بعد القرآن شيئًا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث.

أحدها: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

ثانيها: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

ثالثها: «لا يكون المؤمن مؤمنًا حقًا، حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه».

رابعها: «الحلال بيِّن، والحرام بيِّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

---

(١) يعني للاحتجاج، والحق أن ما سكت عنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف فقد يكون صالحًا للاحتجاج به في نظر أبي داود وهو ليس كذلك.

ويمكن توجيه مقالة أبي داود هذه على أن الحديث الأول أصل في باب النية والإخلاص وهو أساس كل الأعمال الدينية والدنيوية، والحديث الثاني كاف لتوجيه المسلم إلى الاشتغال بالنافع في الدين والدنيا، والحديث الثالث يكفي لمراعاة حقوق الأهل والجيران، وإحسان المعاملة مع الغير، وترك الأثرة، ونزع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس.

والحديث الرابع أصل في معرفة الحلال والحرام، وتحصيل الورع بتجنب الأمور المشكلة المشتبهة التي تنازع فيها العلماء واختلفوا، فإن التساهل في مثل هذا يجر إلى الاستهانة بالحرام والوقوع فيه.

وبهذا التوجيه ظهر أن الأحاديث الأربعة كافية إجمالاً في تحصيل السعادة.

آراء العلماء في منزلة سنن أبي داود:

إليك بعض أقوال العلماء في السنن:

١- قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في مقدمة كتابه (معالم السنن): «اعلموا- رحمكم الله- أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف

مذاهبهم، فلكل فيه ورد، ومنه شرب[1]، وعليه معول أهل العراق ومصر، وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض...».

٢- وقال ابن الأعرابي- أحد رواة السنن- «لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء».

٣- وقال الإمام أبو حامد الغزالي: «إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام» وكذا أثنى على السنن الإمامان النووي وابن قيم الجوزية.

٤- وقال ابن القيم: «ولما كان كتاب السنن لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث- رحمه الله- من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكمًا بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء.. جعلت كتابه أفضل الزاد... إلخ».

الأحاديث المنتقدة على السنن:

وقد انتقد الإمام الحافظ ابن الجوزي بضعة أحاديث ذكرها أبو داود

(١) الورد والشرب بكسر أولهما ما يورد وما يشرب.

في سننه، وعدها من الموضوعات وهي تسعة أحاديث، ومع ما عرف عن ابن الجوزي من التساهل في الحكم بالوضع فقد نازعه فيها بعض الحفاظ كالجلال السيوطي ورد عليه فيها، ولو سلمنا لابن الجوزي نقده فهي قليلة جدًا لا تكاد تذكر بجانب الآلاف التي اشتمل عليها الكتاب.

لذلك نرى أنها لا تغض من قيمة الكتاب كمرجع موثوق به من كتب السنة ولكنا نوصي الباحث أن لا يأخذ بالأحاديث التي سكت عنها أبو داود إلا بعد التمحيص والتدقيق، حتى يعلم درجتها من الصحة، أو الحسن، أو الضعف.

عدة سنن أبي داود:

قد سمعت آنفًا أن عدتها (٤٨٠٠) حديث وقد عدها بعضهم (٥٢٧٤) حديثًا وذلك راجع إلى أن بعض العادين قد يعتبر الحديث المكرر حديثًا واحدًا، وقد يعتبره البعض حديثين أو أكثر، والطريقتان معروفتان عند المحدثين.

وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب، والكتب إلى أبواب، وعدة الكتب (٣٥) كتابًا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابًا، وعدة الأبواب (١٨٧١) بابًا.

شروح سنن أبي داود:

للسنن شروح كثيرة منها:

١- شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف المفيدة المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، سمى شرحه «معالم السنن» وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات، وتحقيق الروايات، واستنباط الأحكام والآداب وهذا الشرح مطبوع.

٢- شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي حيدر الصديقي العظيم آبادي المتوفى في القرن الرابع عشر الهجري سماه «عون المعبود على سنن أبي داود» اقتصر فيه على كشف بعض اللغات الغريبة، والعبارات العويصة، مجتنبًا الإطالة، ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز، من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على سبيل الاستيعاب إلا في بعض المواضع التي دعت إليها الحاجة.

وقد طبع في الهند أربعة أجزاء كبار.

٣- «المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود» للعالم العارف بالله الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي، وهو شرح مبسوط عُنِيَ فيه ببيان تراجم رجال الحديث، وشرح ألفاظه، وبيان معناه، وما يستفاد منه من الأحكام والآداب، مع ذكر من أخرج الحديث غير أبي

داود، ويبين حال كل حديث من الصحة، أو الحسن أو الضعف وقد وافاه أجله قبل أن يتمه في ربيع الأول سنة ١٣٥٢هـ وهو مطبوع.

مختصرات السنن:

قد اختصر سنن أبي داود الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري صاحب «الترغيب والترهيب» المتوفى سنة ٦٥٦هـ وقد التزم المنذري أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود على تخريجه من الأئمة الخمسة، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد.

تهذيب المختصر:

وقد هذب هذا المختصر وشرحه الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١هـ) وقد هذبه وزاد عليه الكلام على علل سكت عنها المنذري أو لم يكملها، والتعرض لتصحيح أحاديث لم يصححها، والكلام على متون مشكلة لم يزل إشكالها، وبسط الكلام في مواضع منه لعل الباحث لا يجدها في كتاب سواه، كما هو المعروف عن ابن القيم في توفية المقامات حقها وقد طبع المختصر، وتهذيبه، وكتاب «معالم السنن» للخطابي في كتاب واحد بمصر.

الإمام الترمذي
٢٠٩ - ٢٧٩هـ

نسبه:

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ابن الضحاك السلمي الترمذي[(١)] أحد الأئمة المحدثين الأعلام، وصاحب التآليف المشهورة، والآثار الباقية، ولد سنة تسع ومائتين.

نشأته وارتحاله:

كان جد أبي عيسى مروزيًا، ثم انتقل إلى ترمذ فأقام بها، وقد ولد بها حفيده أبو عيسى، وقد حبب إليه العلم وطلب الحديث من صغره، ورحل في سبيله إلى الحجاز، والعراق، وخراسان، وغيرها، وفي هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وشيوخ الحديث، وأخذ عنهم، وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده في الحل وفي السفر، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذي لقيه بطريق مكة، وستأتي عن قرب.

وبعد أن رحل وسمع، وكتب وذاكر وناظر، وألف وصنف، أضر[(٢)] في آخر عمره، وبقي ضريرًا سنين، ثم توفي، وكانت وفاته بترمذ ليلة

---

(١) السلمي: نسبة إلى بني سليم بالتصغير، قبيلة من غيلان، والترمذي: نسبة إلى «ترمذ» مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له: جيحون، و"ترمذ» بفتح التاء والميم وكسرهما وضمهما.

(٢) أي أصيب في عينيه وعمي.

الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين عن سبعين عامًا.

شيوخه:

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم، وروى عنهم من أعيانهم: الإمام البخاري وبه تخرج، ومسلم، وأبو داود، وشاركهم في بعض أشياخهم، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن موسى، ومحمود بن غيلان، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشار، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن المثنى وغيرهم.

تلاميذه:

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم مكحول بن الفضل، ومحمد بن محمود عنبر، وحماد بن شاكر، وعبد بن محمد النسفيون، والهيثم بن كليب الشاشي، وأحمد بن يوسف النسفي، وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبي- وهو راوية كتابه الجامع- وغيرهم.

قوة حافظته:

كان أبو عيسى مشهودًا له بالحفظ والصلاح والتقوى، مع الثقة والأمانة والضبط، ومما يدل على قوة حفظه، وسيلان ذهنه، ما ذكره

الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[1] عن أحمد بن عبد الله بن أبي داود قال: سمعت أبا عيسى الترمذي يقول: كنت في طريق مكة، وكنت كتبت جزأين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه، فقالوا: فلان، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معي، وإنما حملت معي في محملي جزأين غيرهما شبههما، فلما ظفرت به سألته السماع[2]، فأجاب، وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض في يدي- يعني أوراقًا ليس بها شيء- فقال: أما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت له: إني أحفظه كله، فقال: اقرأ فقرأته عليه على الولاء، قال: هل استظهرت قبل أن تجيء إليّ؟ قلت: لا، ثم قلت له: حدثني بغيره فقرأ عليّ أربعين حديثًا من غرائب حديثه، ثم قال: هات، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال: ما رأيت مثلك.

موقف الأئمة النقاد منه:

قد أثنى عليه كبار الأئمة، وعرفوا له فضله وعلمه قال الحاكم أبو عبد الله: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، وذكره

---

(١) ج٩، ص٣٨٧ ط الهند.

(٢) هذا يدل على حرص المحدثين على السماع الشفاهي، وأنهم ما كانوا يكتفون بالكتابة إلا عند تعذر السماع والتلقي المباشر.

الحافظ الناقد أبو حاتم محمد بن حبان في «الثقات» وقال: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

وقال أبو يعلي الخليلي في كتابه «علوم الحديث»: محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل، روى عنه أبو محبوب والأجلاء، وهو مشهور بالأمانة، والإمامة والعلم، وكتابه «الجامع الصحيح» يدل على عظيم قدره، واتساع حفظه وكثرة اطلاعه، وغاية تبحره في فن الحديث.

ولم نر أحدًا غمطه حقه إلا ما كان من الإمام ابن حزم الظاهري، ولكن لم يوافقه على تجاهله للترمذي أحد من العلماء الأثبات بل أنحوا على ابن حزم باللائمة.

قال الحافظ الناقد ابن كثير في «البداية والنهاية»[١]: وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حيث قال في «محلاه»[٢]،[٣]:

ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ:

---

(١) ج١١، ص٦٧.

(٢) هو كتاب له يسمى «المحلى».

(٣) الثابت أن حكم ابن جزم علي الترمذي بالجهالة انما هو في كتاب (الابصال الي فهم كتاب الخصال) كما ذكر ابن مجرني تحقد ب التحضريه (جـ٩ ص٣٤٤).

وكيف يصح في الأذهــان شيء

إذا احتاج النـهـار إلى دليـــل

وكذلك لام الحافظ ابن حجر بن حزم على تجاهله للترمذي واعتبر ذلك منه تطاولاً على مقام العلماء الثقات المعروفين[1]،[2].

فقه الترمذي واجتهاده:

قد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث، ومعرفة علله ورجاله الفقه وله فيه باع طويل، ومن يطلع على جامعه يعلم مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية، وإحاطته بها، وتصرفه في عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثالاً لذلك، قال:

«باب ما جاء في: مطل الغني ظلم».

حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتْبَعْ»[3].

---

(١) تهذيب التهذيب ج٩، ص٣٨٧.

(٢) تراجع الامام بان حزم عن وصف الترمذي بالجهاله فقد أثني عليه في كتابه (الرسالة الباهرة في الرد علي الاقوال الفاسدة (ص٥٠).

(٣) المطل: التسويف وهو يحتمل أن يكون معناه مطل المدين الغني الدائن ظلم أو مطل المدين الدائن الغني ظلم والمليء والملى: الغني.

وقال بعض أهل العلم: إذا أحيل الرجل على مليء فاحتاله فقد برئ المحيل، وليس له أن يرجع على المحيل، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: إذا توى[1] مال هذا بإفلاس المحال عليه أن يرجع على الأول، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا: ليس على مال مسلم توى، وقال إسحاق: معنى هذا الحديث: «ليس على مال مسلم توي» هذا إذا أحيل الرجل على آخر وهو يرى أنه ملى فإذا هو معدم فليس على مال مسلم توى[2].

مؤلفاته:

١- كتاب «الجامع».
٢- كتاب «العلل»، وهو آخر جامعه.
٣- كتاب «التاريخ».
٤- كتاب «الشمائل النبوية».
٥- كتاب «الزهد».
٦- كتاب «الأسماء والكنى».

وأجلها هو «الجامع».

---

(١) توى: أي هلك.
(٢) كما يدلنا هذا المثال على حسن تصرف العقلية الفقهية الإسلامية في النصوص وطريقة فهمها، وبعد غورها، وأصالة نظرها.

جامع الترمذي:

هو أجل كتب الترمذي وأنفعها، وهو يعتبر أحد الكتب الستة، وأحد الموسوعات الحديثية المشهورة، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال: «جامع الترمذي» ويقال له أيضًا «سنن الترمذي» والأول هو الأكثر.

ولم يتحرج بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه فيقولون: صحيح الترمذي، وهو تساهل ومجازفة[1] كما ستعلم عن كثب.

ولما ألفه الترمذي عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم روي عنه أنه قال: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم.

منهج الترمذي في جامعه:

لم يلتزم الترمذي في جامعه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمعلل وأبان عن علته.

نعم قد التزم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثًا عمل به فقيه أو احتج به محتج، وهذا شرط واسع فإنه على هذا خرج كل حديث بهذه المثابة سواء صح الطريق إليه أو لم يصح لكنه تكلم على كل حديث بما يليق بحاله.

---

(١) الباعث الحثيث ص١٨.

وقد روي عنه أنه قال: جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: أحدهما حديث «أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر» وثانيهما حديث «فإن عاد- أي شارب الخمر- في الرابعة فاقتلوه».

وهذا الذي قاله في حديث شارب الخمر هو كما قال فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه ، فقد ذهب جماعة إلى جواز الجمع في الحضر لمن لا يتخذه عادة وبه قال ابن سيرين وأشهب وحكى عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث واختاره ابن المنذر[1].

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التي وقعت في كتابه إنما هي في باب الفضائل، والفضائل يتسامح فيها ما لا يتسامح في الحلال والحرام.

ومما ينتقد عليه تخريجه أحاديث «المصلوب» و«الكلبي» وكلاهما متهم بوضع الأحاديث وهذا هو السر في تأخر منزلة «جامع الترمذي» عن سنن أبي داود والنسائي.

وإذا كان «جامع الترمذي» عليه فيه مؤاخذات فله فيه خصائص وميزات.

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج٥، ص٢١٨.

خصائصه وميزاته:

قال مجد الدين بن الأثير في مقدمة كتابه «جامع الأصول»:

وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فوائد وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل» قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها.

حديث ثلاثي للترمذي:

وقد علا الترمذي في جامعه حتى صار بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة وذلك في حديث واحد قال الترمذي في جامعه:

حدثنا إسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الجمر».

ما انتقد على جامع الترمذي:

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذي أحاديث ذكرها في كتابه وعدوها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزي في موضوعاته والإمام ابن تيمية وتلميذه الذهبي، وجملة ما انتقده ابن الجوزي عليه ثلاثون

حـديثًا، وقـد نازعـه في الحكـم عليهـا بالوضـع الحـافظ جـلال الـدين الأسيوطي حافظ مصر في القرن التاسع الهجري.

وفي الحق أن كثيرًا منها في الفضائل وأن منها مـا يسـلم الحكـم عليهـا بالوضع لابن الجوزي، ومنها ما لا يسـلم لـه، وأن هـذه الأحـاديـث ممـا تختلف فيها أنظار العلماء، فإذا كان المنتقـد اعتبرهـا موضـوعة فالإمـام الترمـذي لا يعتبرهـا كـذلك، ولا يكـاد يوجـد إمـام في الحـديث يـذكر حديثًا موضوعًا وهو يعلم وضعه إلا مع التنبيه عليـه، ومهمـا يكـن مـن شيء فهي أحاديث قليلة بالنسبة إلى مـا اشـتمل عليـه الجـامع مـن آلاف الأحاديث، وهي لا تغض من قيمة الكتاب العلمية، واعتبـاره مـن كتـب الحديث المعتمدة، وموسوعاته المشهورة.

شروح الجامع:

قد شرح سنن الترمذي علماء كثيرون منهم:

١- الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعـروف بـابن العربـي المـالكي المتـوفى سـنة ٥٤٣هـ[1] بفـاس سـماه «عارضـة الأحوذي[2] في شرح سنن الترمذي» تكلم فيـه علـى الرجـال والأسـانيد

(١) هذا هو الذي ذكره ابن خلكان وصححه الذهبي وقال ابن النجار في تاريخه: توفى سنة ٥٤٦هـ.

(٢) قال ابن خلكان في وفياته ج٢، ص٢٩٣: «وأما معنى عارضة الأحوذي فالعارضة: القدرة على الكلام، يقال: فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام، والأحوذي الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي: الأحوذي المشمر في =

والغريب، وذكر فنونًا من النحو، والعقائد، والأحكام، والآداب، والحكم والمصالح، وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها، ولاسيما مذهب إمامه مالك- رحمه الله تعالى- كل ذلك في عارضة قوية، وبيان مشرق، وأسلوب عربي رصين وهو مطبوع بمصر والهند.

٢- شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ سماه «قوت المغتذي على جامع الترمذي» ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزلته، واصطلاحاته، وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولاسيما ابن العربي المالكي وقد طبع بالهند.

وهناك شروح أخرى منها ما هو مخطوط ومنها ما ضاع في الفتن.

=الأمور القاهر لها الذي لا يشذ عليه شيء منها، وهو بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو وكسر الذال المعجمة، وفي آخره ياء مشددة.

الإمام النسائي
٢١٥- ٣٠٣هـ

نسبه:

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام- كما وصفه الذهبي في تذكرته- أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة.

كان إمام عصره في الحديث، والمقدم على أضرابه، وفضلاء عصره.

مولده:

وكان ميلاده «بنساء» سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل سنة أربع عشرة.

نشأته وارتحاله:

وقد نشأ «بنساء»(١) وعلى تربتها ترعرع، وفي مدارسها حفظ القرآن وتلقى أصول العلوم على مشايخ بلده ولما شب عن الطوق، وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال في طلب الحديث ولما يجاوز الخامسة عشرة من عمره فارتحل إلى الحجاز، والعراق، والشام، ومصر،

(١) نساء بفتح النون والسين المهملة وفي آخره همزة بلدة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان «وفيات الأعيان» ١/ ٥٥.

والجزيرة، وسمع من علماء هذه الأمصار، حتى برع في علوم الحديث، وتفرد بالمعرفة، والإتقان، وعلو الإسناد.

مقامه بمصر ثم خروجه إلى دمشق:

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها، وكان يسكن «بزقاق القناديل» واستمر مقيمًا بها إلى قبيل وفاته بعام، فخرج إلى دمشق وهناك حدثت له حادثة كانت السبب في استشهاده، ذلك أنه سئل عما جاء في فضائل معاوية ﷺ وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف في فضائله كما ألف في فضائل علي ﷺ، فقال للسائل: ألا ترضى رأسًا برأس حتى تفضل، وقيل إنه قال: لا أعلم له فضيلة، فما زالوا يدفعونه ويضربونه في خصيتيه، ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت.

وفاته:

وقد اختلف في موطن وفاته، فقال الدارقطني: إنه لما امتحن بدمشق، وأدرك الشهادة قال: احملوني إلى مكة، فحمل إليها وتوفى بها، ودفن بين الصفا والمروة، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره.

وخالف في هذا الإمام الذهبي وقال: الصواب أنه توفي «بالرملة»[1] وهذا هو الذي جزم به ابن يونس في تاريخه وقال به أبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن نقطة، ومع أنه توفى بالرملة فقد دفن ببيت المقدس[2] وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة (٣٠٣هـ).

روايته:

وقد أخذ الحديث عن شيوخ كثيرين من أعيانهم: قتيبة بن سعيد، وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة، وأقام عنده سنة وشهرين، وإسحاق بن راهويه، والحارث بن مسكين، وعلي بن خشرم، وأبو داود صاحب السنن، والترمذي صاحب الجامع، وروى عنه كثيرون منهم: أبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة، وأبو جعفر الطحاوي، والحسن بن الخضر السيوطي، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني وهو راوية السنن.

صفاته:

كان حسن الوجه، مشرق اللون، يضرب لونه إلى الحمرة، وكان يؤثر لباس البرود اليمنية، وكان مجتهدًا في العبادة بالليل والنهار، ومواظبًا على الحج والجهاد، وقد خرج مع أمير مصر غازيًا فوصفوا

(١) بلدة بفلسطين.

(٢) البداية والنهاية ج١١، ص١٢٤.

من شهامته وشجاعته، وإقامته السنن المأثورة في فداء المسلمين، واحترازه من مجالس الأمير الذي خرج معه الشيء الكثير، وهكذا فليكن العلماء ينشرون العلم والمعرفة، فإذا ما دعا داعي الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء، وقد أخذ نفسه بسنة نبي الله داود يصوم يومًا ويفطر يومًا.

تحريه في النقد وتشدده في الرواية:

قد كان النسائي شديد التحري عن الرجال والرواة، ومن المتشددين في قبول المرويات، نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني أنه قال: أبو عبد الرحمن النسائي مقدم على كل من يذكر بهذا العلم- علم الحديث- من أهل عصره، وكان يسمي كتابه «الصحيح».

وقال أبو علي النيسابوري حافظ خراسان: حدثنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي، وكان يقول: للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج.

والعبارة وإن كان فيها شيء من المبالغة تدل- ولا ريب- على شدة تحريه في نقد الرجال، وعلمه بالحديث، ومبالغته في قبول الأحاديث.

فقهه:

وقد جمع إلى حفظ الحديث، والعلم بالرجال وعلل المرويات الفقه والفهم.

قال الدارقطني في النسائي: «كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال».

وقال الحاكم أبو عبد الله: «أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن نذكر، ومن نظر في كتابه السنن له تحير في حسن كلامه».

وقد ذكر ابن الأثير الجزري في مقدمة «جامع الأصول» أنه كان شافعي المذهب، وأن له مناسك ألفها على مذهب الشافعي- رحمه الله-.

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة منها:

١- السنن الكبرى.

٢- السنن الصغرى وهي المسماة «بالمجتبى».

٣- الخصائص.

٤- فضائل الصحابة.

٥- المناسك.

وأجلها هو كتاب «السنن» وسنخصه بالحديث.

سنن النسائي

لما ألف الإمام النسائي كتابه «السنن الكبرى» أهداها إلى أمير الرملة فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال له: فيها الصحيح والحسن، وما يقاربهما، فقال له: ميِّز الصحيح من غيره فصنف له كتاب «السنن الصغرى» وسماه «المجتبى»[1] من السنن، وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن الأخرى.

وقد تحوط النسائي غاية التحوط في تأليف سننه الصغرى فمن ثم قال العلماء: إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين؛ لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفًا، ولذلك نجد أن الأحاديث التي انتقدها أبو الفرج بن الجوزي على السنن الصغرى وحكم عليها بالوضع قليلة جدًا، وهي عشرة أحاديث، وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم له بل نازعه فيها السيوطي وخالفه في كثير منها.

وفي سنن النسائي الصغرى الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل، وأما ما ذهب إليه بعض العلماء من أن كل ما في السنن صحيح فتساهل وقول غير دقيق، ولعلهم أرادوا أن معظمها صحيح.

وهذه السنن الصغرى هي التي عدت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده، وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن لا يخرج عمن أجمع العلماء النقاد على تركه.

---

(١) الباء الموحدة وبعضهم يقول: المجتنى والمعنى قريب.

وإذا نسب إلى النسائي حديث فإنما يعنون روايته في «السنن الصغرى» لا الكبرى، اللهم إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين، كما نبه على ذلك صاحب كتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» حيث قال في آخره:

«واعلم أن قول المنذري في مختصره، وقول المزى في الأطراف الحديث أخرجه النسائي فالمراد به السنن الكبرى للنسائي، وليس المراد به السنن الصغرى الذي هو مروج الآن في أقطار الأرض من الهند، والعرب، والعجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهي لا توجد إلا قليلاً فالحديث الذي قال فيه المنذري والمزي: أخرجه النسائي وما وجدته في السنن الصغرى فاعلم أنه في الكبرى، ولا تتحير لعدم وجدانه، فإن كل حديث في الصغرى موجود في الكبرى، ولا عكس، ويقول «المزي» في كثير من المواضع أخرجه النسائي في التفسير، وليس في السنن الصغرى تفسير».

وبعد فسنن النسائي من أجل كتب الحديث وأصوله الموثوق بها.

شروح السنن:

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح، وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ في شرحه حيث قال في مقدمته: وهو تعليق على سنن الحافظ

أبي عبد الرحمن النسائي على نمط ما علقته على الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وهو بذلك حقيق إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق.

وأشهر شروحه:

١- شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وهو شرح لطيف موجز، بل هو أقرب إلى التعليق سماه «زهر الربى على المجتبى» وقد عُني فيه بضبط أسماء الرواة، وشرح الألفاظ، والغريب، وذكر بعض الأحكام والآداب التي اشتملت عليها الأحاديث وهو على وجازته مفيد.

٢- شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المشهوري بالسندي نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨هـ قال في مقدمته:

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللغة، وإيضاح الغريب والإعراب...

وهو أوفى من شرح السيوطي، وله فيه آراء دقيقة.

وقد طبع هذان الشرحان في مصر والهند.

والطبعة المصرية طبع فيها متن السنن والشرحان في كتاب واحد وكان الفراغ منها عام ١٣١٢هـ.

٣- شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي وهو يقع في مجلد.

الإمام ابن ماجه
٢٠٩ - ٢٧٩هـ

نسبه ومولده:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي[(١)] القزويني صاحب السنن وغيره من الكتب النافعة.

ولد سنة تسع ومائتين، وتوفى لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله.

نشأته وارتحاله:

وقد نشأ محبًا للعلم والمعرفة شغوفًا بالحديث وروايته، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه، وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق، والحجاز، والشام، ومصر، والكوفة، والبصرة، وغيرها من الأمصار والأقطار، ولقى الكثيرين من شيوخ الحديث وأئمته، وذاكرهم، وأخذ

---

(١) ماجه بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح والذي عليه جمهور العلماء لا بالتاء كما زعم البعض، وهو لقب والده لا جده كما قال صاحب القاموس ج١، ص٢٠٨، ونقل ابن كثير في البداية والنهاية ج١١، ص٥٢، عن الخليلي أنه قال: يعرف يزيد بماجه مولى ربيعة وعلى هذا كان ينبغي أن يقال محمد بن يزيد ماجه لا «ابن ماجه» ولكن أغلب الكاتبين عنه قالوا محمد ابن يزيد بن ماجه والربعي نسبة إلى ربيعة قال ابن خلكان في وفياته: وهي اسم لعدة قبائل لا أدري إلى أيها ينسب المذكور.

عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث- رحمهم الله تعالى- حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوي الشريف.

روايته:

سمع الحديث من أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وهشام بن عمار، ومحمد بن رمح وأحمد بن الأزهر وبشر بن آدم وغيرهم من أجلة العلماء وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري وأبو الحسن القطان، وسليمان بن يزيد القزويني، وابن سيبويه، وإسحاق بن محمد وغيرهم كثيرون.

تقدير العلماء له:

قال أبو يعلي الخليلي القزويني: ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه، محتج به، له معرفة وحفظ ووصفه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بأنه الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن، والتفسير، ومحدث تلك الديار، وقال الحافظ الناقد بن كثير في «بدايته": محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه، وتبحره، واطلاعه، واتباعه للسنة في الأصول والفروع.

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة منها:

١ - كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة.

٢ - تفسير القرآن الكريم، وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير.

٣ - كتاب التاريخ قد أورخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته.

سنن ابن ماجه:

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان، وبه عرف واشتهر، وقد رتبه على الكتب والأبواب.

وقد ذكروا أن عدة كتبه اثنان وثلاثون كتابًا.

وأن جملة أبوابه ألف وخمسمائة باب.

وجملة أحاديثه أربعة آلاف حديث.

وهي مرتبة ترتيبًا فقهيًا، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها.

منزلتها من كتب السنة:

من العلماء من جعل أصول كتب الحديث وينابيعه خمسة:

١ - صحيح البخاري.

٢ - صحيح مسلم.

٣ - سنن أبي داود.

٤- سنن النسائي.

٥- سنن الترمذي.

ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه؛ لتأخر مرتبتها عنهم.

ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها، وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧هـ في كتابه «أطراف الكتب الستة» ورسالته «شروط الأئمة الستة» ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد القدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ في كتابه «الإكمال في أسماء الرجال» وتابعهما كثير من المتأخرين.

وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه واعتبروها سادس الستة، ولم يعتبروا موطأ الإمام مالك هو السادس- مع أنه أصح منها- لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ، فإن أحاديثه- إلا القليل منها- موجودة في الكتب الخمسة مندمجة فيها، ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك- رحمه الله- أحد الأصول الستة، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه.

وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزين العبدري السرقسطي المتوفى حوالي سنة ٥٣٥هـ في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح» وتبعه على ذلك أبو السعادات مجد الدين بن الأثير الجزري الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦هـ،وسار على هذا أيضًا

العلامة الزبيدي الشافعي المتوفى سنة ٩٤٤هـ في كتابه «تيسير الوصول» والحق أن الموطأ أعلا درجة من سنن ابن ماجه، وأنه إنما لم يجعلوه من الستة للاعتبار الذي ذكرناه آنفًا.

درجة أحاديث السنن:

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمنكر والموضوع على قلة، وهي بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها؛ لكثرة الأحاديث الضعيفة التي فيها حتى قال الحافظ المزى: إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو الضعيف.

وكلام المزي غير مسلم، فقد انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة كما قال الحافظ الكبير ابن حجر.

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيري المصري المتوفى سنة ٨٤٠هـ كتابًا سماه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» تكلم فيه على كل حديث من تلك الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع.

وصنيعه هذا يرد كلام المزي ويؤيد رأي الحافظ ابن حجر وفي الحق أن مرتبة سنن ابن ماجه دون مرتبة الكتب الخمسة وأنها أكثر كتب السنن حديثًا ضعيفًا ولا ينبغي الاستدلال بحديث انفرد به إلا بعد البحث والتحري عن حاله فإن كان صحيحًا أو حسنًا احتج به وإلا فلا.

الأحاديث المنتقدة على سنن ابن ماجه:

قد انتقد بعض الحفاظ على ابن ماجه أنه يخرج عن رجال متهمين بالكذب وأنه قد ذكر بعض الأحاديث الموضوعة.

ومن هؤلاء الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي فقد انتقده في ثلاثين حديثًا وعدها من الموضوعات، وقد نازعه السيوطي في الحكم عليها بالوضع.

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزي كثير، وبعض هذه الأحاديث مما أجمع النقاد على وضعه.

ومهما يكن من شيء فالأحاديث الموضوعة التي فيه قليلة بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب التي تزيد عن أربعة آلاف حديث فهي لا تغض من قيمة الكتاب كأصل من أصول السنة وينبوع من ينابيعها، والواجب كما قلت أن لا يؤخذ بحديث مما انفرد به إلا بعد البحث والتحري عن رواته، ولتأكد من صلاحيته للاحتياج به.

ثلاثيات ابن ماجه:

قد علا ابن ماجه في بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات.

شروح السنن:

من أشهر شروح سنن ابن ماجه:

١- شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ وسمى شرحه «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه» وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الإيجاز والاقتصار على المهم.

٢- شرح الشيخ السندي المدني المتوفى ١١٣٨هـ، وهو شرح وجيز، اقتصر فيه على المهمات.

وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن.

نتائج البحث

وبعد: فقد وفينا بما وعدناك به- أيها القارئ الفاضل- من التعريف بالكتب الستة ومؤلفيها، ولا نرى حرجًا بعد هذا المطاف الطويل بك من أن نصدع بهذه النتائج:

١- أن تدوين السنة وإن كان بدأ بصفة عامة في آخر القرن الأول الهجري، إلا أن التدوين الخاص قد وجد قبل ذلك في عصر الصحابة بل وفي عصر النبي ﷺ.

٢- أن الصحابة في العصر النبوي وبعده والتابعين قد عنوا عناية فائقة بحفظ السنن، والحفاظ عليها في صدورهم وعلى صفحات قلوبهم، ولاسيما أنهم كانوا ذوي آذان واعية، وحوافظ قوية، وأذهان حادة، وقلوب مشرقة مضيئة، ونفوس مستعدة لما يلقى إليها من قرآن أو سنة.

٣- أنهم كما عنوا بحفظ الأحاديث والسنن عنوا بتبليغها للناس لأنهم يعلمون أنها شرع واجب البلاغ، وكانوا يبلغونها بلفظها غالبًا فإن تعذر عليهم الأداء باللفظ أدوها بمعناها مع غاية التحوط من التزيد والاختلاق، أو التحريف والتغيير.

٤- أن الأئمة الجامعين للسنة المدونين لها وإن كانت مهمتهم الجمع فقد كانوا يفقهون الأحاديث ويفهمونها، ويعرفون مغازيها،

ومقاصدها، وصنيعهم في كتبهم الحديثية التي ذكرناها أكبر شاهد على ذلك.

وكانوا يقصدون بهذا الجمع الذي بذلوا فيه الأعمار، توجيه الأمة إلى العمل بسنة رسول الله ﷺ، وإيقافها على ما فيها من أحكام وآداب ومواعظ وأخلاق يصلح عليها أمر المجتمع ويستقيم بناؤه.

٥- وأن الأئمة الجامعين للسنة عنوا- مع الجمع- بنقد الأسانيد والمتون، فقد شرحوا الرجال، وخبروهم بمخبار النقد الصحيح ولم يقبلوا رواية راو إلا بعد أن تحروا عنه، ووثقوا من دينه، وعقله، وعدالته، وأمانته، وكذلك عنوا بنقد المتون نقدًا علميًا أصيلاً يمتاز بالتروي والاتئاد والتبصر لا بالتهجم، والتسرع والدعاوي التي لم يقم عليها دليل.

وإذا كان الله سبحانه قد تعهد بحفظ كتابه، فقد قيض لسنة نبيه أئمة عدولاً، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

٦- أن كتب الحديث الستة تعتبر أهم الينابيع التي تستقي منها السنة، وأن أصحاب هذه الكتب قد بذلوا أقصى ما يستطيعه الجهد الإنساني في البحث عن الحقيقة والتحري عن الصدق.

ولسنا ندعي لهم العصمة فالعصمة إنما هي لله ولرسله، وحسبهم فضلاً أنهم اجتهدوا فيما جمعوا، وفيما صححوا أو ضعفوا، وإنهم لم يدعوا وسيلة من وسائل الوصول إلى الحق إلا حصلوها، فلهم كفاء ما قدموا من عمل الأجر الجزيل من الله سبحانه.

٧- أن هناك كتبًا أخرى في منزلة الكتب الستة أو تدانيها كموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة وغيرها كثير فيها من الأحاديث الصحاح والحسان شيء كثير جدًا.

فإذا كنا اقتصرنا على الستة فلشهرتها وعناية الناس بها شرقًا وغربًا، وعسى أن تكون لنا عودة في رسالة أخرى نعرف فيها بباقي كتب السنة والأحاديث.

هذا وإن كان ما قلته صوابًا فمن الله، وإن كانت الأخرى فحسبي أني أردت الحق، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب والحمد لله في النهاية كما حمدناه في البداية، وصلى الله على سيدنا محمد النبي العربي وعلى آله وصحبه وسلم.

محمد محمد أبو شهبة

المحتويات

تقديم ....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
مقدمة ٣
منزلة السنة في التشريع ٥
منزلة السنة من القرآن.. ٧
استقلال السنة بالتشريع... ١٠
عناية الصحابة بالأحاديث النبوية ١٥
النهي عن كتابة الأحاديث في العصر النبوي ١٨
كتابة الحديث بعد وفاة النبي...................................... ٢٠
تدوين الحديث تدوينًا عامًا ٢١
العصر الذهبي لتدوين الحديث...................................... ٢٥
الرحلة في سبيل العلم والحديث.................................... ٢٨
مميزات الرواية في الإسلام ٣١
الإسلام يدعو إلى التثبت في الرواية................................. ٣٤
التثبت في عهد الصحابة ٣٥
الجمع والنقد سار جنبًا إلى جنب ٣٧
الإمام البخاري.. ٤١
الإمام مسلم بن الحجاج... ٧٨

الإمام أبو داود ٩٩
الإمام الترمذي..١١٣
الإمام النسائي..١٢٤
الإمام ابن ماجه ١٣٣
نتائج البحث ١٤٠